تطوير نظام تقويم واعتماد البرامج التعليمية بمؤسسات التعليم العالي في مصر في ضوء أفضل الممارسات العالمية والعربية

إعداد

شيماء حسين محمد أحمد

باحثة دكتوراه بقسم أصول التربية كلية التربية جامعة عين شمس

أ.د/ صفاء أحمد محمد شحاتة
أستاذ أصول التربية
كلية التربية_جامعة عين شمس

د/ مروة محمد سمير الموجي
مدرس أصول التربية
كلية التربية _جامعة عين شمس

د/ أمل عاطف أحمد
مدرس أصول التربية
كلية التربية_ جامعة عين شمس

الملخص بالعربية

إن الحاجة لمواكبة التحولات والتغييرات العميقة في نظم المعلومات والاتصالات، كذلك التحول نحو مجتمع المعرفة، دفعت بالهيئات والحكومات إلى ضرورة إعادة النظر في استراتيجيات قطاع التعليم العالي وفي كل ما يمكنه ضمان جودة خدماته، فبدأت محاولات تقييم الأداء الجامعي وتحسينه من خلال التأكيد على مفاهيم الجودة و الاعتماد كاتجاه تطويري معاصر، فإن جودة التعليم العالي أصبحت ضرورة ملحة يتطلب ضمانها توفير إطار من القواعد والقوانين والآليات التي يمكن لها أن تضمن حسن سير مؤسسات التعليم العالي بما يمكنها من تحقيق الجودة والتميز في الأداء، ومن هنا برزت الحاجة لتبني نظم تقويم واعتماد تهدف إلى مراجعة البرامج التعليمية وفقًا لمعايير واضحة معترف بها دوليًا للتحقق من كفاءة هذه البرامج في إعداد كوادر بشرية قادرة على المنافسة الدولية وتحقيق متطلبات التنمية الشاملة، الأمر الذي يسهم في الارتقاء بجودة مؤسسات التعليم العالي ويضمن مؤامة مخرجاتها مع الأطر الوطنية للمؤهلات.

وفي هذا السياق تختلف الممارسات التطبيقية لتقويم واعتماد البرامج التعليمية من دولة لأخرى، من حيث الأطر التنظيمية، والجهات المنفذه، والمعايير المتبناه، وآليات التنفيذ والمتابعة، ولعل هذا التباين والاختلاف في الممارسات يبرز الحاجة إلى دراسة بعض الخبرات المحلية والأقليمية والدولية في مجال تقويم واعتماد البرامج التعليمية، واستخلاص أفضل الممارسات في هذا المجال والاستفادة منها في تطوير منظومة تقويم واعتماد

البرامج التعليمية بمؤسسات التعليم العالي في مصر بصفة عامة والمراجعة الخارجية لهذه البرامج بصفة خاصة.

وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي لتحقيق أهدافها وهي تحليل الأُطر التنظيمية والتشريعية التي تحكم نظام الاعتماد البرامجي في الدول المختارة، واستخدامت أسلوب منهج أفضل الممارسات لتحديد أفضل الممارسات في مجال تقويم واعتماد البرامج الأكاديمية من خلال تحليل التجارب الدولية والعربية الرائدة في هذا المجال، بهدف تطوير نظام تقويم واعتماد البرامج الأكاديمية بمؤسسات التعليم العالي في مصر.

الكلمات المفتاحية:(البرامج التعليمية- الاعتماد البرامج – المراجعة الخارجية)

الملخص بالانجليزية

The need to keep pace with the profound transformations and changes in information and communications systems, as well as the shift towards a knowledge society, has prompted authorities and governments to reconsider their higher education sector strategies and everything that can ensure the quality of its services. Attempts to evaluate and improve university performance have begun, emphasizing the concepts of quality and accreditation as a contemporary development trend. The quality of higher education has become an urgent necessity, ensuring which requires the provision of a framework of rules, laws, and mechanisms that can ensure the smooth running of higher education institutions, enabling them to achieve quality and excellence in performance. Hence, the need to adopt evaluation and accreditation systems aimed at reviewing educational programs according to clear, internationally recognized standards has emerged, to verify the effectiveness of these programs in preparing human cadres capable of international competition and achieving the requirements of comprehensive development. This contributes to improving the quality of higher education institutions and ensuring the alignment of their outputs with national qualifications frameworks.

In this context, applied practices for evaluating and accrediting educational programs vary from one country to another, in terms of regulatory frameworks, implementing bodies, adopted standards, and implementation and monitoring mechanisms. Perhaps this disparity and diversity in practices highlights the need to study some local, regional, and international experiences in the field of evaluating and accrediting educational programs, and to extract best practices in this field and utilize them in developing the system for evaluating and accrediting educational programs at higher education institutions in Egypt in general, and the external review of these programs in particular.

The study relied on the descriptive reseach method to achieve its objectives, which are to analyze the regulatory and legislative frameworks governing the program accreditation system in the selected countries, and used a best practices approach on Building on the analysis of leading international and Arab experiences in the field of

evaluating and accreditation academic program to identify best practices to inform the development of reforming the evaluating and accreditation system of academic programs at higher education institutions in Egypt.

Keywords: Educational Programmes – Programme Accreditation – External Review

تطوير نظام تقويم واعتماد البرامج التعليمية بمؤسسات التعليم العالي في مصر في ضوء أفضل الممارسات العالمية والعربية

إعداد

شيماء حسين محمد أحمد

باحثة دكتوراه بقسم أصول التربية كلية التربية جامعة عين شمس

أ.د/ صفاء أحمد محمد شحاتة — أستاذ أصول التربية — كلية التربية_جامعة عين شمس

د/ مروة محمد سمير الموجي — مدرس أصول التربية — كلية التربية _جامعة عين شمس

د/ أمل عاطف أحمد — مدرس أصول التربية — كلية التربية_ جامعة عين شمس

مقدمة

إن الحاجة لمواكبة التحولات والتغييرات العميقة في نظم المعلومات والاتصالات، كذلك التحول نحو مجتمع المعرفة، دفعت بالهيئات والحكومات إلى ضرورة إعادة النظر في استراتيجيات قطاع التعليم العالي وفي كل ما يمكنه ضمان جودة خدماته، فبدأت محاولات تقييم الأداء الجامعي وتحسينه من خلال التأكيد على مفاهيم الجودة و الاعتماد كاتجاه تطويري معاصر، ونظرا لما تقوم به آليات الجودة والاعتماد من أدورا متعددة في المحافظة على القدرة التنافسية لمؤسسات التعليم العالي وتكييف مخرجاتها مع متطلبات المجتمع وسوق العمل، فإن جودة التعليم العالي أصبحت ضرورة ملحة يتطلب ضمانها توفير إطار من القواعد والقوانين والآليات التي يمكن لها أن تضمن حسن سير مؤسسات التعليم العالي بما يمكنها من تحقيق الجودة والتميز في الأداء، ففي كل الاقتصادات الناشئة والناضجة يحظى ضمان جودة التعليم العالي بما يتضمن جودة المؤسسات الجامعية وضمان جودة البرامج الأكاديمية التي تقدمها تلك المؤسسات باهتمام كبير، ويرجع ذلك للدور الحيوي الذي يؤديه التعليم العالي في تمكين الدول ومواطنيها من أن يصبحوا أعضاء في مجتمع المعرفة الناشئ، فبرامج التعليم العالي تزود الأفراد بالمهارات والمعارف التي تضمن لهم فرص عمل أفضل في سوق العمل العالمية، بالإضافة إلى دورها في الوصول إلى المعرفة وتطويرها واستخدامها وإجراء البحوث العلمية، وخدمة المجتمع، وتطوير الأداء الجامعى، والارتقاء بخريجى الجامعة إلى مستوى التميز والقدرة والتنافسية العالمية.

وانطلاقًا من أهمية التعليم العالي وضرورة ملائمة مخرجاته لمتطلبات سوق العمل والمنافسة العالمية أصبح التحقق من جودة البرامج التعليمية التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي من خلال عمليات التقييم والاعتماد أمرًا غاية في الأهمية، ليس فقط بهدف الارتقاء بكفاءة الخريجين، ولكن أيضًا لتعزيز ثقة المجتمع في مؤسسات التعليم العالي وتحقيق التميز الأكاديمي ودعم الوضع التنافسي لهذه المؤسسات محليًا وإقليميًا، ودوليًا، ولا سيما في ظل التوجه نحو تدويل التعليم العالي وبرامجه، ومن هنا برزت الحاجة لتبني نظم تقويم واعتماد تهدف إلى مراجعة البرامج التعليمية وفقًا لمعايير واضحة معترف بها دوليًا للتحقق من كفاءة هذه البرامج في إعداد كوادر بشرية قادرة على المنافسة الدولية وتحقيق متطلبات التنمية الشاملة، الأمر الذي يسهم في الارتقاء بجودة مؤسسات التعليم العالي ويضمن مواءمة مخرجاتها مع الأطر الوطنية للمؤهلات.

وفي هذا السياق تختلف الممارسات التطبيقية لتقويم واعتماد البرامج التعليمية من دولة لأخرى، من حيث الأطر التنظيمية، والجهات المنفذه، والمعايير المتبناه، وآليات التنفيذ والمتابعة، ولعل هذا التباين والاختلاف في الممارسات يبرز الحاجة إلى دراسة بعض الخبرات المحلية والأقليمية والدولية في مجال تقويم واعتماد البرامج التعليمية، واستخلاص أفضل الممارسات في هذا المجال والاستفادة منها في تطوير منظومة تقويم واعتماد البرامج التعليمية بمؤسسات التعليم العالي في مصر بصفة عامة والمراجعة الخارجية لهذه البرامج بصفة خاصة.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

في ضوء ما أكدت علية الهيئات والمنظمات المحلية والدولية المعنية بجودة التعليم العالي، وكذلك الخبراء المتخصصين في تطوير هذا النوع من التعليم، حول أهمية الاعتماد البرامجي؛ فالبرنامج التعليمي هو في حقيقة الأمر:(الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد٢٠٠٩)

- جوهر العملية التعليمية والمسئول عن تمكين الخريج بالجدارات اللازمة والمحددة وفقا للمعايير الأكاديمية المعتمدة؛ فضمان جودة البرنامج واعتماده وتحسين فاعليته ينعكس على سوق العمل وجودة الأداء والتقدم في المجتمعات.
- ضمان جودة البرامج وإعتمادها أحد آليات تطمين الرأى العام المحلي والدولي من حيث الثقة في مخرجات النظام التعليم وبرامجه وأنها تتسق مع المعايير والممارسات الدولية.
- فضمان جودة البرامج واعتمادها يعزز الاعتراف بالمؤهلات الوطنية غير المحدودة وتشجيع الحراك والتنافس الأكاديمي.
- اعتماد البرامج يشجع على التنافس بين البرامج الأكاديمة التي تطرحها مؤسسات التعليم العالي المناظرة.
- الاعتماد البرامجي آلية لحماية المستفيدين بمستوى الثقة في مخرجاته وتجنب مؤسسات الاعتماد الوهمية.
- الاعتماد البرامجي من أجل مواكبة التطورات على الساحة الدولية.

وإنطلاقًا من التوجه العالمي في الوقت الراهن نحو عمليات اعتماد البرامج التعليمية في مؤسسات التعليم العالي، حيث صرحت (يوهانسن عيد ٢٠١٩) بإن العالم يتجه وبقوة نحو الاعتماد البرامجي، وهذا التوجه هو أهم ما ركزت عليه توصيات فرق الزيارة التابعة لمجالس الاعتماد العالمية وهو طريق وأسلوب سوف يسرع من وتيرة تقدم مؤسسات التعليم العالي للاعتماد، كما أنه يوسع من دائرة الممارسات المتميزة بين مؤسسات التعليم العالي .

وفي هذا السياق، وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها مؤسسات التعليم العالي في مصر لتطبيق نظام التقويم والاعتماد البرامجي، إلا أن الواقع يكشف عن وجود بعض التحديات وأوجه القصور التي تعيق فاعلية هذا النظام_ منها على سبيل المثال_ ضعف نظام التقويم الذاتي للبرامج، وضعف نظام المراجعة الخارجية كآلية تقييم موضوعية، كذلك عدم مواءمة وغموض بعض معايير الاعتماد ومؤاشرتها، وكذلك محدودية استخدام نتائج عملية التقويم والاعتماد في تطوير البرامج التعليمية بما يتوافق مع احتياجات سوق العمل، وتحسين جودة

التعليم العالي، وإن استمرار مثل هذه التحديات وأوجه القصور في منظومة التقويم والاعتماد البرامجي قد يؤثر سلبًا على جودة البرامج التعليمية ويحد من قدرة مؤسسات التعليم العالي على المنافسة ولبتميز في الأداء، الأمر الذي يبرر ضرورة تطوير منظومة التقويم والاعتماد البرامجي بما يعزز كفاءتها وفعاليتها، وبما يدعم جودة البرامج التعليمية وعمليات التطوير والتحسين المستمر.

ومن ثم تتحدد مشكلة الدراسة الحالية في التساؤل الرئيس التالي:

"كيف يمكن تطوير منظومة تقويم واعتماد البرامج التعليمية بمؤسسات التعليم العالي في ضوء أفضل الممارسات العالمية والعربية وبما يتوافق مع السياقات الوطنية؟"

ويتفرع من هذا السؤال الرئيس عدة تساؤلات تتمثل فيما يلي:

١. ما الأسس النظري التي تقوم عليها عملية تقويم واعتماد البرامج التعليمية بمؤسسات التعليم العالي وما علاقته بالمفاهيم المرتبطة به؟
٢. ما أبرز الممارسات العالمية والعربية في مجال تقويم واعتماد البرامج التعليمية في مؤسسات التعليم العالي؟
٣. ما أوجه الاتفاق والاختلاف بين نظم تقويم واعتماد البرامج التعليمية بمؤسسات العالي في النماذج المختارة؟
٤. ما مقترحات تطوير نظام تقويم واعتماد البرامج التعليمية بمؤسسات التعليم العالي في مصر؟

أهداف الدراسة:

١. تعرف ماهية التقويم والاعتماد البرامجي بمؤسسات التعليم العالي وعلاقته بالمفاهيم المرتبطة به.
٢. استعراض الممارسات التطبيقية لعمليات المراجعة الخارجية للبرامج التعليمية في بعض النماذج العربية و العالمية، من حيث معايير التقييم البرامجي، الجهات المسؤولة، إجراءات التنفيذ والمتابعة.

٣. تحليل الممارسات التطبيقية لعمليات المراجعة الخارجية للبرامج التعليمية في النماذج المختارة لاستنباط أفضل الممارسات

٤. وضع مقترحات لتطوير ممارسات عمليات المراجعة الخارجية للبرامج التعليمية في مؤسسات التعليم العالي في مصر بما يتوافق مع السياقات الثقافية والسياسات التعليمية الوطنية.

حدود الدراسة

اقتصرت الدراسة الحالية على استعراض وتحليل بعض النماذج العالمية والعربية في مجال تقويم واعتماد البرامج بمؤسسات التعليم العالي، واستندت الدراسة الحالية لمجموعة من النماذج المختارة والتي تهدف إلى محاولة تحقيق التوازن بين مجموعة من المعايير، وهي:

- اختيار نماذج تعليمية مختلفة من حيث السياق الثقافي، والمؤسسي، والإطار التنظيمي لعملية الجودة والاعتماد الأكاديمي.
- تتسم هذه النماذج المختارة بالاكتمال في جميع مراحل عملية الاعتماد البرامجي للبرامج التعليمية (**المملكة العربية السعودية** نموذجًا عربيًا في مرحلة التحول التعليمي ضمن رؤية ٢٠٣٠ يسعي للاعتماد الأكاديمي وتحقيق معايير الجودة الوطنية والربط بين التعليم وسوق العمل، **ومملكة البحرين** فهى دولة رائدة إقليميا في تأسيس جهة مستقلة للمراجعة الأكاديمية وهي هيئة جودة التعليم والتدريب، أما **ماليزيا** تعد من أنجح الدولة الإسلامية والآسيوية في ربط التعليم بالاقتصاد وتحقيق التوازن بين الجودة والابتكار الأكاديمي، **والولايات المتحدة الأمريكية** تعد من أقوى وأقدم نماذج الاعتماد عالميًا فنموذج مجلس اعتماد إعداد المعلمين ال CAEP من أبرز الهيئات التخصصية التي تضع معايير دقيقة تشمل جودة المناهج وكفاءة التدريس، وتقييم الأداء، والربط بسوق العمل.
- توفر الأدبيات والوثائق الرسمية: التي تمكن تحليلها تحليل دقيق ومعرفة الممارسات والسياسات المختلفة.

- الاختلاف في نماذج المراجعة الخارجية : حيث تتبنى كل دولة آليات مختلفة في تنفيذ مراجعات البرامج وإصدار قرارات الاعتماد.

وقامت الدراسة بتحليل النماذج المختارة من حيث الهدف من عملية التقويم والاعتماد للبرامج التعليمية في كل دولة، والجهة المسئولة عن إدارتها وتنفيذها، وأخيرًا استخلاص أهم ما يميز كل نموذج من هذه النماذج، وذلك بهدف الاستفادة من أفضل الممارسات في هذه النماذج وتطويعها ومواءمتها بما يتناسب مع طبيعة عملية التطوير في نظام مراجعة وتقويم واعتماد للبرامج التعليمية بمؤسسات التعليم العالي في مصر.

منهجية الدراسة وأدواتها:

لتحقيق أهداف الدراسة الحالية تم استخدام ما يلي من مناهج بحثية:

- **المنهج الوصفي:** استخدمت الدراسة المنهج الوصفي لتحقيق أهدافها وهي تحليل الأُطر التنظيمية والتشريعية التي تحكم نظام الاعتماد البرامجي في الدول المختارة، هذا إلى جانب فحص الوثائق الرسمية والدراسات العلمية لرصدها والتعرف على منهجية تنفيذه لاعتماد البرامج التعليمية.
- **أسلوب أفضل الممارسات:** حيث تم استخدامه لتعرف أفضل الممارسات في مجال الاعتماد البرامجي، بهدف تعزيز الفهم النظري والعملي لممارسات الاعتماد والجوانب المتعلقة بالاطار التنظيمي، وآليات المراجعة الخارجية، أدوار المراجعين، ومتطلبات الاعتماد.

المحور الأول الإطار النظري للبحث

ويوضحه البحث كمايلي:

أولًا: مفهوم الاعتماد البرامجي..... في علاقته بالمفاهيم ذات العلاقة

هناك عدة مفاهيم مرتبطة وذات علاقة بمفهوم الاعتماد البرامجي، تلك المفاهيم تساهم في تحديد ملامح وطبيعة مفهوم وفلسفة الاعتماد البرامجي لأنها إما أن تكون عناصر رئيسة في عملية الاعتماد أم تكون شروط واجبة لنجاح تلك العملية.

١. برامج التعليم العالي

تعرف (الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد ٢٠١٠،٣٩) البرامج الأكاديمية "هي التي يتم تنفيذها في المؤسسات بهدف الحصول على درجة علمية (بكالوريوس، ليسانس، ماجستير، دكتوراه...وغير ذلك) ويتضمن المناهج والمقررات والأنشطة، التي تكسب الطالب المعرفة والمهارات والقيم؛ لتحقيق أهداف تعليمية مخططة وفي تخصص دراسي محدد".

وتعرف (هيئة جودة التعليم والتدريب٢٠٢٠،٨) برنامج التعليم العالي بأنه" البرنامج الي يلتحق به الطلبة ويحصلون فيه، بعد إكماله بنجاح، على مؤهل علمي" وتطبق مراجعة البرامج الأكاديمية على كافة البرامج التعليمية في مرحلة البكالوريوس، والماجستير، والدكتوراه، في كافة مؤسسات التعليم العالي.

فبرامج التعليم العالي هي الهدف الأساسي لعملية الاعتماد البرامجي، لذلك تخضع هذه البرامج لعملية تقويم شاملة يتم من خلالها جمع وتحليل البيانات المختلفة بهدف قياس مدى تحقيق مخرجات التعلم واستجابة البرنامج للتطورات العلمية والمهنية.

٢. تقويم البرامج

يشار إلى عملية تقويم البرنامج على أنها مجموعة الأساليب المستخدمة للحصول على آراء المستفيدين من البرنامج، وكذلك مؤشرات الأداء، وتشمل الطلاب، وأعضاء هيئة التدريس بالكلية، والخريجين، وسوق العمل، وذلك بهدف تحسين وتطوير البرنامج التعليمي ليتجاوب مع التقدم الذي يطرأ على محتوى المادة واحتياجاتها.(عبد الحكيم بن عبد المحسن، رضا حلمي أحمد٢٠١٩،١٥)

ويُشكل التقييم الذاتي الخطوة المحورية داخل عملية التقويم؛ فهو تحليل دقيق لأداء مؤسسة تعليمية معنية أو برنامج تعليمي، وذلك من أجل تمكين المؤسسة من تحديد نقاط القوة والضعف الرئيسة، والوقوف على التحديات التي تواجهها، وبالتالي التخطيط لتحسين الأوضاع وتطويرها، وهذا الأمر لا يأتي بشكل تلقائي بل يتطلب تنظيمًا وخطة عمل، بالإضافة إلى ضرورة إشراك جميع الجهات المعنية، بحيث يتعامل مع المدخلات،

والعمليات، والنتائج، وجميع مجالات أفراد أنشطة البرنامج وأعضاء هيئة التدريس والطلاب في جميع أنحاء المؤسسة التعليمية، ومن ثم يعتبر القيام بالتقييم الذاتي للمؤسسة أو البرنامج التعليمي ذاتها مدخلًا لتحسين الأداء وإعداد خطط التحسين اللازمة، كما يعتبر أحد أهم مكونات ملف الاعتماد التي تتقدم به المؤسسة أو البرنامج إلى هيئة الاعتماد؛ حيث يقدم فكرة واضحة وشاملة عن واقع المؤسسة أو البرنامج التعليمي.(عبد الحكيم بن عبد المحسن، رضا حلمي أحمد ٢٠١٩،١٧٩)

ويعزز التقييم الخارجي مصداقية عملية التقييم الذاتي، فهو جزء غير منفصل من عملية التقييم بمجملها، وينطوي على عمل فريق مهني من خارج المؤسسة لمراجعة تقرير التقييم الذاتي وجميع المعلومات والبيانات والتحليلات التي اعتمد عليها التقرير، ومقارنة ماتم انجازه من المعايير المتبعة دوليًا، وإسداء النصائح والتوصيات للتحسين والتطوير.

٣. الاعتماد البرامجي

ومن خلال هذه العمليات المتكاملة، تتبلور عملية الاعتماد البرامجي، حيث تعرف (الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد٢٠٠٩،٧٧) **"**الاعتماد على أنه الاعتراف الذي تمنحه الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد للمؤسسة التعليمية إذا تمكنت من إثبات أن لديها الكفاءة في القدرة المؤسسية، وتحقق الفاعلية التعليمية، أو تمنحه للبرنامج التعليمي وذلك وفقًا للمعايير القومية أو أي معايير أخرى ولكن معتمدة من قبل الهيئة، ويكون لدى المؤسسة أو البرنامج من الأنظمة المتطورة التي تضمن التحسين والتعزيز المستمر للجودة".

فالاعتماد البرامجي يعد " وسيلة لتقييم جودة التعليم لتحديد ما إذا كانت البرامج التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي يمكن أن تلبي أهداف البرنامج المعلنة وتمكين الطلاب من تحقيق نتائج التعلم المقصودة، بهدف ضمان أن تلبي برامج التعليم العالي متطلبات ضمان الجودة". (Tertiary Education Services Office2019,3)

وكذلك يعرف الاعتماد البرامجي بأنه: " شهادة من المركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي تفيد بأن البرنامج مستوفي معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي المطلوبة.(هيئة تقويم التعليم والتدريب٢٠٢٢،٧)

وفي ضوء ماسبق يتضح أن الاعتماد البرامجي هو العملية المنهجية التي تستهدف تمكين البرنامج التعليمي من الحصول على صفة متميزة، وهُوية معترف به محليًا ودوليًا، والتي تعكس بوضوح نجاحه في تطبيق استراتيجيات وسياسات وإجراءات فعالة لتحسين الجودة في عملياته وأنشطته ومخرجاته، بما يقابل أو يفوق توقعات المستفيدين، ويحقق مستويات عالية من رضائهم، ولضمان أعلى درجات الشفافية والموضوعية، تقوم هيئات ومنظمات الاعتماد بإجراء عملية المراجعة الخارجية التي تمثل المرحلة الأخيرة في التحقق من كفاءة البرنامج الأكاديمي وقدرته في تلبية احتياجات سوق العمل بهدف دعم قرار منح الاعتماد.

وهناك مستويان للاعتماد البرامجي وهما كما يلي: (هيئة تقويم التعليم والتدريب٧، ٢٠٢٢)

المستوى الأول : الاعتماد الكامل : ويشير هذا المستوى في حالة الاعتماد إلى أن (المؤسسة/ البرنامج) قد أثبتت بنجاح من خلال التقويم الخارجي أنها استوفت بشكل تام أو كامل جميع معايير اعتماد المركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي.

المستوى الثاني: الاعتماد المشروط : هو اعتماد لمؤسسة/ برنامج استوفى المعايير ومؤشرات الأداء الرئيسية، ولكن لديه بعض أوجه القصور؛ بهدف إعطاء المؤسسة أو البرنامج فرصة للتحسين أو التطوير لضمان حصوله على الاعتماد الكامل في غضون فترة زمنية لا تزيد عن سنتين من تاريخ صدور قرار الاعتماد.

٤. المراجعة الخارجية

فالمراجعة الخارجية هي عملية تقوم بها جهة خارجية تطلب منها المؤسسة التعليمية بذلك، وتعمل على تقويم المؤسسة أو البرنامج في ضوء ضوابط ومعايير تحدد من قبل الجهات الخارجية، وقد يكون التقويم الذاتي للمؤسسة أو البرنامج الدراسي.(عبد الحكيم بن عبد المحسن، رضا حلمي أحمد٢٠١٩،٩٠)

وكما تعرف عملية المراجعة الخارجية، عملية تقويم لأنشطة المؤسسة، يقوم بها فريق مراجعين مكلف من قبل جهة من خارج الوزارة مثل الهيئة وتوثق النتيجة في صورة تقرير يمكن لاتخاذ قرار من قبل الهيئة بنتائج التقويم.(الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد٢٠١٧)

٥. معايير اعتماد البرامج التعليمية فى مؤسسات التعليم العالي

تعتمد حركات إصلاح التعليم وتطويره في الآونة الأخيرة على تحديد مستويات معيارية تهدف إلى تقديم رؤية واضحة لمدخلات العملية التعليمية، وعملياتها المختلفة، ومخرجاتها بما يضمن تحقيق الأهداف المنشودة من المؤسسة، فالعمل وفق معايير محددة للخريج، والبرامج والمقررات الدراسية ، وأنظمة الدراسة، وسياسات العمل الأكاديمية والمالية والإدارية اللازمة لتحقيق المعايير الأكاديمية التعليمية أصبح من أهم عوامل نجاح الدول المتقدمة في مجال التعليم قبل الجامعي والجامعي على حد سواء، حيث تعد هذه المستويات المعيارية بمثابة محددات حاكمة لماسيتم تعليمه وتعلمه؛ وهي أيضا موجهات للتأكيد على جودة التعليم، وضمان تحقيق مستويات مرتفعة منه؛ ومن ثم فإن المؤسسات التي تبني عمليات التطوير فيها في ضوء هذا الفكر المعياري تتمكن من تقييم أدائها من مرحلة إلى أخرى بشكل أكثر سهولة ودقة، حيث تقدم المعايير نقطة البداية ونقطة التوقع وما بينها من مستويات متدرجة.(صفاء شحاته، مروة محمد سمير٢٠٢٠،٣٤٢)

المحور الثاني: أهم الممارسات العالمية والعربية لعملية تقويم واعتماد البرامج التعليمية

يستهدف هذا الجزء من الدراسة عرض التجارب الدولية في عملية الاعتماد البرامجي بهدف تحليل آليات المراجعة الخارجية ومعايير الاعتماد المتبعة في كل تجربة، وذلك على النحو التالي:

أولًا: النماذج العربية

ومن هذه النماذج ما يلي:

١ _ نموذج المملكة العربية السعودية لتنفيذ إجراءات عملية المراجعة والاعتماد البرامجي للبرامج التعليمية.

تُعد هيئة تقويم التعليم والتدريب الجهة المختصة في المملكة العربية السعودية بإعداد المعايير والشروط الخاصة بتقديم مؤسسات التعليم والتدريب للحصول علي الاعتماد المؤسسي والبرامجي من جهات اعتماد دولية فقامت الهيئة بتأسيس المركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي ومن مسؤولياته اعتماد مؤسسات التعليم العالي وبرامجها داخل المملكة وتنظيم ومراقبة طلبات الاعتماد الأكاديمي للبرامج في المملكة من الهيئات الدولية، ومتابعة جودة مؤسسات التعليم العالي المعتمدة وبرامجها.(هيئة تقويم التعليم والتدريب (https://etec.gov.sa/ar/ncaaa

وتتمثل أهداف الاعتماد البرامجي الصادرة عن المركز المساهمة في تعزيز الجودة والتميز في برامج مؤسسات التعليم العالي من خلال عمليات التقويم والاعتماد الأكاديمي ولجعل عملية وإجراءات الاعتماد سهلة التطبيق وفعالة فقد تضمنت إحد المبادرات الإستراتيجية التي تقع تحت مسؤولية المركز في خطة الهيئة تحسين عملية الاعتماد وتبسيطها ويشمل ذلك جوانب عدة منها:

أ_ خطوات عملية المراجعة والاعتماد للبرامج التعليمية:

تمر عملية المراجعة والاعتماد للبرامج بست خطوات هي:

الأولي: التقدم بطلب الحصول على الاعتماد البرامجي.

الثانية:التحقق من تأهل البرنامج الأكاديمي للاعتماد البرامجي.

الثالثة: تشكيل الفريق وتحديد موعد الزيارة.

الرابعة: الزيارة الميدانية للبرنامج الأكاديمي وإعداد تقرير المراجعة.

الخامسة: صدور قرار الاعتماد.

السادسة: المتابعة الدورية للبرامج الأكاديمية المعتمدة.

ب_ متطلبات التأهيل للاعتماد البرامجي:

قد قرر المركز عدم قبول طلبات الاعتماد المتعجلة التي تتقدم بها المؤسسات التي لم تستكمل بناء نظامها الداخلي لضمان الجودة لذا تبنى المركز متطلبات محددة يتوجب

استيفاءها من قبل أي مؤسسة تعليمية ترغب التقدم بطلب رسمي للاعتماد البرامجي والتي تتمثل في: (هيئة تقويم التعليم والتدريب2018،٣)

- أن يكون البرنامج من البرامج المخولة المؤسسة بتقديمها وفقًا للمسوغات النظامية (أي أن تكون المؤسسة مخولة نظامًا بمنح الشهادة التي ينتهي بها البرنامج في التخصص المعني وفقًا لمضمون قرار إنشاء المؤسسة بالنسبة للمؤسسات الحكومية أو مضمون الترخيص الممنوح للمؤسسة بالنسبة للمؤسسات الأهلية)
- أن يكون مدير الجامعة (أو عميد الكلية) التي ينتمي إليها البرنامج قد أقر تقدم البرنامج بطلب الاعتماد.
- أن يكون قد تم توصيف البرنامج بموجب النموذج المعد من قبل المركز لهذا الغرض، وأن يكون التوصيف معتمدًا من قبل اللجنة الرئيسة ذات العلاقة في المؤسسة التعليمية.
- أن يكون قد تم توصيف جميع مقررات البرنامج بموجب النموذج المعد من قبل المركز لهذا الغرض.
- أن يتوفر وصف واضح لمحتوي مقررات البرنامج ومتطلبات البرنامج بالإضافة إلى اللوائح المنظمة لشؤون الطلبة الملتحقين بالبرنامج بما فيها المتطلبات العامة للمؤسسة التعليمية والمتطلبات الخاصة بالبرنامج المعني.
- أن يتوفر تقرير سنوي للبرنامج ولكل مقرر من مقرراته بالصيغ المعتمدة من قبل الهيئة، وذلك لسنة واحدة على الأقل عند التقدم بطلب الاعتماد ولسنة ثانية عند زيارة التقويم الخارجي.
- أن تتوفر نتائج استطلاع آراءالطلبة لتقويم البرنامج و٥٠٪ على الأقل من مقررات البرنامج، وأن تتوفر تقارير تلك الاستطلاعات لمدة سنتين على الأقل عند إعداد تقرير الدراسة الذاتية.
- أن يكون البرنامج قد خرج دفعة واحدة على الأقل وأن تتوفر التغذية الراجعة من خريجي البرنامج (هذا الشرط لاينطبق في حالة الاعتماد المؤقت).

- بالنسبة للبرامج المصممة لتأهيل الطلبة في تخصص مهني يجب أن يكون قد تم تشكيل لجنة إشرافية للبرنامج من قبل الكلية أو القسم. ويجب أن تكون أغلبية أعضاء اللجنة من ذوي الخبرة في التخصص من خارج المؤسسة, ولابد أن تتضمن مهام تلك اللجنة مراجعة بيانات تقويم البرنامج وتقديم المشورة حول مضمون لبرنامج وترتيبات تقديمه.
- أن تكون المؤسسة قد اختارت برنامجا أو أكثر من البرامج المشابهة في مؤسسات أو كليات أخري لغرض المقارنة المرجعية لتقويم جودة البرنامج ويجب أن يكون البرنامج قد أعد قائمة بمؤشرات الأداء التي ستتم المقارنة بناءً عليها وإذا تضمنت تلك المؤشرات بيانات غير منشورة بشكل رسمي فيجب أن يكون البرنامج قد اتخذ الإجراءات اللازمة للحصول عليها من قبل تلك البرامج.
- أن يقدم البرنامج تقريرًا موجزاً يوضح مدى استيفاء البرنامج لمتطلبات الإطار الوطني للمؤهلات وفقاً لما هو محدد في القسم السابع من الجزء من دليل ضمان الجودة والاعتماد في التعليم العالي, علماً بأن هذه المتطلبات تشمل مسمى الشهادة التي ينتهى بها البرنامج وعدد الساعات المعتمدة التي يتضمنها البرنامج ولا تدخل ضمنها ساعات السنة التحضيرية, كما تشمل نواتج التعلم في كل مجال من مجالات التعلم ودلائل تحصيل نواتج التلم في تلك المجالات.
- يكون البرنامج قد أنهى الدراسة الذاتية بمقاييس لا تقل عن ثلاث نجوم في كل معيار رئيس ومعيار فرعي من المعايير المتوافقة مع طبيعة البرنامج، ويلاحظ أن ذلك لا يعني بالضرورة أن تكون المؤسسة قد حققت ثلاث نجوم أو أكثر في كل بند من البنود المدرجة تحت كل معيار فرعي، وإنما المقصود هو استحقاق ثلاث نجوم أو أكثر في المقياس الشامل لكل معيار رئيس أو فرعي.

ج_ الحد الأدنى من المتطلبات المؤسسية اللازمة لتأهيل البرنامج للتقدم بطلب الاعتماد

عند رغبة برنامج محدد ينتهي بمؤهل علمي في الحصول على الاعتماد البرامجي في كون المؤسسة التعليمية التي يقدم فيها البرنامج لم تحصل بعد على الاعتماد المؤسسي، فإن

هناك عدد من المتطلبات التي يجب توفرها لكي يتم قبول طلب البحث في تأهل البرنامج للاعتماد الأكاديممي من الهيئة، هذه المتطلبات تتضمن مايلي:

١. أن تكون المؤسسة التعليمية المقدمة للبرنامج قد أعدت خطتها الاستراتيجية.

٢. أن تكون المؤسسة التعليمية المقدمة للبرنامج قد أنشات مركزًا أو وحدة للججودة، وأن يكون العمل جار لإعداد خطة إستراتيجية لتحسين الجودة.

٣. أن تكون المؤسسة المقدمة للبرنامج قد أعدت قائمة بمؤشرات الأداء لغرض ضمان الجودة وأن تشمل اتلك القائمة مؤشرات خاصة بالبرنامج، ويجب أن تكون البيانات المتعلقة بهذه المؤشرا متوفرة للمؤسسة بشكل عام ولمعظم البرامج التي تقدمها المؤسسة ومن بينها البرنامج الذي يرغب في تأهل للتقدم بطلب الاعتماد.

٤. أن تكون لدي المؤسسة وصف واضح لإجراءات إقرار البرامج ومراقبة جودتخا وإجراءات إقرار تعديلها.

٥. أن تكون المؤسسة التعليمية التي تقدم البرنامج قد استخدمت أسلوب استطلاه آراء البة لغرض تقويم جودة المقررات والبرامج فيما لايقل عن ٥٠٪ من كلياتها أو أقسامها، وأن تتوفر لدى المسسة بيانات الاستطلاعات على المستوى المؤسسي في الجوانب المشتركة بين الكليات والأقسام بما يضمن إمكانية استخدام تلك البيانات للمقارنة المرجعية بين لبرانج التي تقدمها المؤسسة.

٦. أن تكون لدى المؤسسة التعليمية المقدمة للبرنامج آلية للإشراف الأكاديمي وتقديم المشورة للطلبة، وأن تكون لدى المؤسسة إجراءات لتقويم مدى ملاءمة الخدمات المقدمة للطلبة الملتحقين بالمؤسسة في هذا الشأن.

٧. أن تكون المؤسسة التعليمية المقدمة للبرنامج قد وفرت مرافق وإمكانات مناسبة للنشاط اللاصفي الملائم للطلبة الملتحقين بالمؤسسة.

٨. أن تكون المؤسسة التعليمية المقدمة للبرنامج قد وفرت موارد تعليمية مناسبة لدعم برامجها التعليمية، وأن تكون لدى المؤسسة إجراءات للتعرف على احتياجات البرامج والاستجابة لها وتقويم مدى ملاءمة الخدمات المقدمة في هذا الشأن.

٩. أن يكون لدى المؤسسة التعليمية نظام لتزويد الأقسم الأكاديمية والكليات ولجنة ضمان الجودة ولجنة الخطط الدراسية ، أو ما يقوم مقامها بالبيانات الإحصائية عن تحصيل الطلبة، ويجب أن تتضمن تلك البيانات كحد أدنى المعلومات المدرجة فيما يلي وأن تكون هذه المعلومات متوفرة لغرض المقارنة بين البرامج التي تقدمها المؤسسة:

- توزيع درجات الطلبة في جميع المقررات.
- توزيع متوسط درجات الطلبة في جميع المقررات في كل قسم (أو برنامج) وكل كلية وفي المؤسسة بأكملها (ويفضل توفير المتوسط لكل مستوى دراسي أو سنة دراسة علي حدة)
- معدلات اجتياز الطلبة لجميع المقررات.
- معدلات اجتياز الطلبة لجميع المقررات في كل قسم (أو برنامج) وكل كلية وفيالمؤسسة بأكملها (ويفضل توفير معدلات إنهاء الطلبة لمقررات كل مستوى دراسي أو سنة دراسية على حدة)
- معدلات انتقال الطلبة من سنة إلى سنة ومعدلات إنهاء الطلبة لمتطلبات التخرج في جميع البرامج.
- بيانات توظيف الخريجين.

د_ معايير التقييم والاعتماد البرامجي

اشتملت وثيقة معايير الاعتماد البرامجي على خمسة معايير تغطي أنشطة البرنامج الرئيسة، ويندرج تحت كل معيار من هذه المعايير عدد من المحكات التي تعكس مستوى الجودة فيه كما يوضح الجدول رقم (١) التالي:

جدول رقم (١) معايير التقييم والاعتماد البرامجي في المملكة العربية السعودية

المعيار	نص المعيار
المعيار (١)	**إدارة البرنامج وضمان جودته** يجب أن يكون لدى البرنامج قيادة فعالة تقوم بتطبيق الأنظمة والسياسات واللوائح المؤسسية وتقوم بالتخطيط والتنفيذ والمتابعة وتفعيل نظم الجودة التي تحقق التطوير المستمر لأدائه في إطار من النزاهة والشفافية والعدالة والمناخ التنظيمي الداعم للعمل.
١-١	**إدارة البرنامج**
	• تتسق رسالة البرنامج وأهدافه مع رسالة المؤسسة/ الكلية وتوجه جميع عملياته وأنشطته • يتوفر لدى البرنامج العدد الكافي من الكوادر المؤهلة للقيام بالمهام الإدارية والمهنية والفنية، ولهم مهام وصلاحيات محددة. • يتوفر للبرنامج مناخ تنظيمي وبيئة أكاديمية داعمة. • يتابع القائمون على البرنامج مدى تحقق أهدافه وتتخذ الإجراءات اللازمة للتحسين.

	• تطبق إدارة البرنامج آليات تضمن النزاهة والعدالة والمساواة في جميع ممارساتها الأكاديمية والإدارية، وبين شطري الطلاب والطالبات والفروع(إن وجدت). • تستفيد إدارة البرنامج من أراء المهنيين والخبراء في تخصص البرنامج في تقييم وتطوير وتحسين أدائه. • تتيح إدارة البرنامج معلومات موثوقة ومعلنة تتضمن وصف البرنامج، وأدائه وإنجازاته بما يتناسب مع احتياجات المستفيدين. • تلتزم إدارة البرنامج بتفعيل قيم الأمانة العلمية وحقوق الملكية الفكرية وقواعد الممارسات الأخلاقية والسلوك القويم في جميع المجالات والأنشطة الأكاديميو والبحثية والإدارية والخدمية. • تطبق إدارة البرنامج الأنظمة واللوائح والإجراءات المعتمدة من قبل المؤسسة/ الكلية، بمافي ذلك التظلم، والشكاوى والقضايا التأديبية.
٢-١	**ضمان جودة البرنامج**
	• تطبق إدارة البرنامج نظامًا فاعلًا لضمان الجودة وإدارتها، يتسق مع نظام الجودة المؤسسي. • يقوم البرنامج بتحليل مؤشرات الأداء الرئيسة وبيانات التقوين سنويًا ويستفاد منها في عمليات التخطيط والتطوير واتخا القرارات. • يجري البرنامج تقويمًا دوريًا شاملًا ويضع خططًا للتحسين ويتابع تنفيذها.
المعيار(٢)	**التعليم والتعلم** يجب أن تكون نواتج التعلم في البرنامج محددة بدقة ومتسقة مع متطلبات الإطار الوطني للمؤهلات ومع المعايير الأكاديمية التخصصية، ومتطلبات سوق العمل، ويجب أن يتوافق المنهج الدراسي مع المتطلبات المهنية، وأن تطبق هيئة التدريس استراتيجيات تعليم وتعلم وطرق تقويم متنوعة وفعالة تلائم نواتج التعلم المختلفة، كما يجب أن يتم تقويم مدى تحقق نواتج التعلم من خلال وسائل متنوعة، ويستفاد من النتائج في التحسين المستمر.
٢-١	**نواتج التعلم**
	• يحدد البرنامج نواتج التعلم المستهدفة وفق المعايير الأكاديمية التخصصية وبما يتسق مع رسالته ويتواءم مع خصائص الخريجين على المستوى المؤسسي، ويتم اعتمادها وإعلانها، وتراجع دوريًا. • تتوافق نواتج التعلم مع متطلبات الإطار الوطني للمؤهلات ومع المعايير التخصصية ومتطلبات سوق العمل. • يحدد البرنامج نواتج التعلم للمسارات المختلفة(إن وجدت) • يطبق البرنامج آليات وأدوات مناسبة لقياس نواتج التعلم والتحقق من استيفائها وفق مستويات أداء وخطط تقييم محددة. • يطبق البرنامج استراتيجية واضحة ومعتمدة للتعليم والتعلم والتقييم، توضح فلسفته التعليمية وتكفل تحقيق نواتج التعلم في البرنامج.

٢-٢	**المنهاج الدراسي**
	• يراعي المنهج الدراسي تحقيق أهداف البرنامج ونواتجه التعليمية والتطورات العلمية والتقنية والمهنية في مجال التخصص، ويراجع بصورة دورية. • تحقق الخطة الدراسية التوازن بين االمتطلبات العامة ومتطلبات التخصص، وبين الجوانب النظرية والتطبيقية، كما تراعي التتابع والتكامب بين المقررات الدراسية. • يراعي في بناء الخطة الدراسية للبرنامج تحديد متطلبات نقاط الخروج (إن وجدت) طبقًا للممارسات العالمية والبرامج المناظرة. • ترتبط نواتج التعلم في المقررات مع نواتج التعلم في البرنامج (مصفوفة توزيع نواتج تعليم البرانامج على المقررات). • تتنوع استراتيجيات التعليم والتعلم وطرق التققيم في البرنامج بمايتناسب مع طبيعته ومستواه، وتتوافق مع نواتج التعلم المستهدفة على مستوى البرنامج والمقررات. • يتحقق البرنامج من فعالية التدريب الميداني وجودة الإشراف عليه، ويتابع التزام القائمين عليه بالمهام الموكلة إليهم وفق آليات محددة. • يتأكد البرنامج من تطبيق موحد للخطة الدراسية وتوصيف البرنامج والمقررات التي تقدم في أكثر من موقع (أقسام الطلاب والطالبات وفي الفروع المختلفة)
٣-٢	جودة التدريس وتقييم الطلاب
	• يتحقق البرنامج من فعالية استراتيجيات التعليم والتعلم وطرق التقييم الواردة في توصيفات البرنامج والمقررات ومدى التزام هيئة التدريس بها من خلال آليات محددة. • يقدم التدريب اللازم لهيءة التدريس على استراتيججيات التعليم والتعلم وطرق التقييم المحدة في توصيف البرنامج والمقررات والاستخدام الفعال للتقنية الحديثة والمتطورة ويتابع استخدامهم لها. • يزود الطلاب في بداية تدريس كل مقرر بمعلومات شاملة عنه تتضمن نواتج التعلم واستراتيجيات التعليم والتعلم وطرق التقييم ومواعيدها، وما يتوقع منهم خلال دراسة المقرر ويقدم لهم تغذية راجعة عن أدائهم. • يطبق البرنامج آليات لدعم وتحفيز التميز في التدريس وتشجيع الإبداع والابتمار لدى هيئة التدريس. • يطبق البرنامج إجراءات واضحة ومعلنة للتحقق من جودة طرق التقييم ومصطاقيتها، والتأكد من مسى تحصيل الطلاب. • تستخدم إجراءات فعالة لضبط المزاهة الأكاديمية على مستوى البرنامج للتحقق من أن الأعمال والواجبات التي يقدمها الطلاب هي من إنتاجهم.
المعيار (٣)	**الطلاب** يجب أن تكون معايير وشروط قبول الطلاب في البرنامج واضحة ومعلنة، وأن يتم تطبيقها بعدالة، وأن تكون المعلومات الخاصة بالبرنامج ومتطلبات إكمال الدراسة فيه متوفرة، ويجب أن يتم تعريف الطلاب بحقوقهم وواجباتهم، كما يجب على البرنامج تقديم خدمات التوجية والإرشاد الفاعلة والأنشطة غي الصفية والإثرائية لطلابه، وأن يعمل البرنامج على تقويم جودة جميع الخدمات والأنشطة المقدمة لطلابه، وتحسينها ومتابعة خريجيه.

٠-٣	• يطبق البرنامج معايير وشروط معتمدة ومعلنة لقبول الطلاب وتسجيلهم وتخرجهم، والانتقال إلى البرنامج زمعادلة ما تعلمه الطلاب سابقًا، بما يتناسب مع طبيعة البرنامج، وتطبق بعدالة. • يوفر البرنامج المعلةمات الأساسية للطلاب، مثل متطلبات الدراسة، الخدمات، والتكاليف المالية(إن وجدت) بوسائل متنوعة. • يتوفر لطلاب البرنامج خدمات فعالة للإرشاد والتوجيه الأكاديمي والمهني والنفسي والاجتماعي من خلال كوادر مؤهلة وكافية. • تطبق آليات ملائمة للتعرف على الطلاب الموهوبين والمبدعين والمتفوقين والمتعثرين في البرنامج وتتوفر برامج مناسبة لرعاية وتحفيز ودعم كل فئة منهم. • تتوفر لطلاب البرنامج أنشطة لاصفية في العديد من المجالات لتنمية قدراتهم ومهاراتهم، ويتخذ البرنامج الإجراءات المناسبة لدعم وتحفيز مشاركتهم. • يطبق البرنامج آلية فعالة للتواصل مع الخريجين وإشراكهم في مناسباته وأنشطته، واستطلاع آرائهم والاستفادة من خبرتنهم ودعمهم، ويوفر قواعد بيانات محدثة وشاملة عنهم. • تطبق آليات فعالة لتقةيم كفاية وجودة الخدمات المقدمة للطلاب وقياس رضاهم عنها، والاستفادة من النتائج في التحسين.
المعيار (٤)	**هيئة التدريس** يجب أن يتوفر في البرنامج الأعداد الكافية من هيئة التدريس المؤهلين ذوي الكفاءة والخبرة اللازمة للقيام بمسؤولياتهم، كما يجب أن تكون هيئة التدريس على دارية بالتطورات الأكاديمية والمهنية في تخصصاتهم، وتشارك في أنشطة البحث العلمي وخدمة المجتمع، وتطوير البرنامج والأداء المؤسسي، وأن يتم تقويم أدائهم وفق معايير محددة، ويستفاج من النتائج في التطوير.
٠-٤	• يتوافر في البرنامج العدد الكافي من أعضاء هيئة التدريس، في جميع المواقع التي يقدم فيها وتطبق آليات مناسبة للتحقق منها. • تضم هيئة التدريس أو المتعاونين في البرامج المهنية بعض المهنيين من وي الخبرة والمهارة العالية في مجال البرنامج. • يشارك أعضاء هيئة التدريس في الأنشطة الأكاديمية والبحثية والإنتاج العلمي بكفاءة وانتظام، وتعد مشاركنهم في هه الأنشطة أحد محكات تقييمهم. • تشارك هيئة التدريس في أنشطة الشراكة المجتمعية، وتعد مشاركتهم في هذه الأنشطة أحد محكات تقييمهم. • يتلقى أعضاء هيئة التدريس برامج في التطوير المهني والأكاديمي وفق خطة تلبي احتياجاتهم وتسهم في تطوير أدائهم. • يقيم أداء هيئة التدريس بانتظام وفق معايير محددة ومعلنة وتقدم التغذية الراجعة لهم، ويستفاد من النتائج في تحسن الأداء.
المعيار (٥)	**مصادر التعلم والمرافق والتجهيزات** يجب أن تكون مصادر التعلم والمرافق والتجهيزات كافية لتلبية احتياجات البرنامج ومقرراته الدراسية، وتتاح لجميع المستفيدين بتنظيم مناسب كما يجب أن يشترك هيئة التدريس والطلاب في تحديدها بناء على الاحتياجات ويقيمون فعاليتها.

٥-٠	• يتحقق البرنامج من كفاية ومناسبة مصادر التعلم والخدمات المقدمة بمايتناسب مع احتياجاته وأعداد الطلاب ويتم تحديثها بصورة دورية. • يتوفر لهيئة التدريس والطلاب والموظفين في البرنامج التهيئة والدعم الفني المناسبين للاستخدام الفعال لمصادر ووسائل التعلم. • تطبق معايير السلامة والحفاظ على البيئة والتخلص من النفايات الخطرة بكفاءة وفاعلية، مع توفير جميع متطلبات الصحة والسلامة العامة والمهنية في المرافق والتجهيزات والأنشطة التعليمية والبحثية. • يتوفر للبرنامج التقنيات والخدمات والبيئة المناسبة للمقررات التي تقدم إلكترونيا أو عن بعد وفق المعايير الخاصة بها. • يعمل البرنامج على تقويم فاعلية وكفاءة مصادر التعلم والمرافق والتجهيزات بأنواعها، ويستفاد من ذلك في التحسين.
المصدر : هيئة تقويم التعليم والتدريب٢٠٢٢، معايير الاعتماد الأكاديمي البرامجي النسخة المطورة ٢٠٢٢	

٢_ نموذج مملكة البحرين لتنفيذ إجراءات عملية المراجعة والاعتماد البرامجي للبرامج التعليمية.

تقوم هيئة جودة التعليم والتدريب ممثلة في إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، بإجراء نوعين من المراجعات التكاملية، هما: (هيئة جودة التعليم والتدريب٢٠٢٠، ٥)

- **المراجعة المؤسسية:** والتي يتم فيها تقييم المؤسسة بشكل عام وفقًا لمعايير ومؤشرات محددة.
- **مراجعة البرامج الأكاديمية:** والتي يتم فيها تقييم جودة التعليم والتعلم ، والمعايير الأكاديمية للبرامج الأكاديمية المقدمة في مختلف الكليات وفقًا لمعايير ومؤشرات محددة، والتي تصدر على ضوئها إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي أحكامها بشأن كلا النوعين من المراجعة.

فالأهداف الخمسة الرئيسة لإدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي تتمثل في ما يلي: (هيئة جودة التعليم والتدريب٢٠٢٠، ٥)

الهدف الأول: تحسين جودة التعليم العالي في مملكة البحرين من خلال إجراء مراجعة الأداء؛ لتقييم إجراءات ضمان الجودة لدى هذه المؤسسات، وتحديد جوانب القوة وتلك التي تحتاج إلى تحسين.

الهدف الثاني: إجراء مراجعة لبرامج التعليم العالي؛ لضمان استيفاء معايير أطر المراجعة التي تضعها هيئة التعليم والتدريب والمتوافقة مع المعايير الدولية.

الهدف الثالث: ضمان خضوع مؤسسات التعليم العالي للمساءلة من خلال تقييم موضوعي موثق في تقارير المراجعة لجودة أداء كل مؤسسة من المؤسسات، وجودة البرامج الأكاديمية المقدمة بها؛ ليستفيد منه الآباء، والطلبة، ومجلس التعليم العالي، والجهات الأخرى ذات العلاقة.

الهدف الرابع: تعزيز ضمان الجودة في التعليم العالي من خلال:

- تشجيع ورش العمل وغيرها من الأنشطة التي تهدف إلى تنمية القدرات.
- التنسيق مع مجلس التعليم العالي، وقطاعي الصناعة والأعمال، والجهات الأخرى ذات العلاقة.
- التعرف على الممارسات الجيدة أينما وجدت وتعميمها على مستوى قطاع التعليم العالي في مملكة البحرين.

الهدف الخامس: دعم التعليم العالي في مملكة البحرين على المستوى المحلي، الإقليمي، والدولي.

وتُعد مراجعة البرامج الأكاديمية ممارسات متخصصة ترتكز على تقييم المعايير الأكاديمية لكل برنامج أكاديمي مطروح من قبل إحدى الكليات في تخصص معين، وطريقة تقديمه، وإجراءات ضمان الجودة المتعلقة به، ويتسع نطاق هذه المراجعة؛ ليغطي كافة البرامج الأكاديمية التي تمنح شهادة البكالوريوس، أو درجة الماجستير، أو الدكتوراه، بما في ذلك البرامج التي تقتصر علي متطلب البحث العلمي، والبرامج العابرة للحدود التي تمنح من قبل مؤسسات خارجية.

١ _ المبادىء التي تستند إليها عمليات تقييم البرامج الأكاديمية

يسترشد تصميم وإجراء تقييم البرامج الأكاديمية بمباديء مستمدة من مصادر أساسية من مختلف أنحاء العالم، وهي: (هيئة جودة التعليم والتدريب٢٠٢٠، ٧)

المبدأ الأول: المؤسسات التي تطرح برامج تمنح مؤهلاً علميًا، مسئولة عن جودة البرنامج والمعايير الأكاديمية الخاصة بالدرجة العلمية.

المبدأ الثاني: علي البرامج التعليمية أن تثبت جدواها، وأن تنال الاعتراف المناسب على المستوى الإقليمي والدولي.

المبدأ الثالث: تعد المراجعة عملية مستمرة مع وجود عناصر داخلية (تشمل تقرير التقييم الذاتي)، وخارجية (تتضمن زيارة ميدانية فعلية/ إفتراضية تقوم بها لجنة مراجعة من النظراء، يمكن أن تضم في عضويتها أعضاء محليين، وإقليميين، ودوليين)، وينتج عنها تقارير المراجعات، وخطط التحسين، والتي في مجموعها تُثري وتدعم التحسين المستمر.

المبدأ الرابع: يتم تعزيز عمليات المراجعة والتحسين المستمر عندما تتشارك المؤسسات مع الجهات ذات العلاقة بها(كالأفراد، والمجموعات، والمنظمات التي لها اهتمام مباشر في جودة البرامج التعليمية، وخريجي هذه البرامج).

المبدأ الخامس: المعايير التي تستند إليها الأحكام النهائية واضحة، ويتم تطبيقها بشكل متناسق.

المبدأ السادس: يعتمد التقييم على وضوح الأهداف المنصوص عليها في البرنامج، ومخرجات التعلم المطلوبة، كما أنه ينسجم مع رسالة المؤسسة.

المبدأ السابع: تستند عمليات المراجعة والنتائج المترتبة عليها إلى الأدلة، وتجرى بشفافية وانفتاح.

المبدأ الثامن: تؤدي مراجعة النظراء دورًا أساسيا في تقييم المعلومات، وإجراء التحليلات والحوار مع المؤسسة، ومع الجهات الأخرى ذات العلاقة؛ بهدف الوصول إلى استنتاجات تستند على الأدلة.

٢_ خطوات عملية مراجعة البرامج الأكاديمية

تبدأ دورة المراجعة بتبليغ المؤسسة المعنية بالمواعيد المحددة لزيارة المراجعة الإفتراضية، وعليه تقوم المؤسسة بتقديم تقرير التقييم الذاتي، والأدلة المساندة لكل برنامج مطروح لديها قبل موعد الزيارة الميدانية الإفتراضية بشهرين على الأقل، وأما بقية العملية فهي تجري كالاتي: (هيئة جودة التعليم والتدريب٢٠٢٠، ٨)

- زيارة ميدانية إفتراضية يمكن أن تشمل كل برامج الكلية في الوقت نفسه.
- تقرير مراجعة لكل برنامج يحتوي على الحكم، ويصدر عن هيئة جودة التعليم والتدريب.
- تقديم المؤسسة خطة تحسين بناء علي تقرير المراجعة.

٣_ معايير ومؤشرات مراجعة البرامج الأكاديمية

يوضح الجدول التالي رقم (٢) معايير ومؤشرات مراجعة البرامج الأكاديمية في مملكة البحرين:

جدول رقم (٢) معايير ومؤشرات مراجعة البرامج الأكاديمية في مملكة البحرين

	المعيار	المؤشرات
١	المعيار الأول: برنامج التعلم	• إطار التخطيط الأكاديمي • مواصفات الخريجين ومخرجات التعلم المطلوبة • محتوى المنهج الدراسي • التعليم والتعلم • إجراءات التقييم
٢	المعيار الثاني: كفاءة البرنامج	• قبول الطلبة • أعضاء هيئة التدريس • الموارد المادية • نظم إدارة المعلومات • المساندة الطلابية
٣	المعيار الثالث: المعايير الأكاديمية للطلبة والخريجين	• فاعلية التقييم. • النزاهة الأكاديمية. • التدقيق الداخلي والخارجي للتقييم. • التعلم القائم على العمل. • عنصر مشروع التخرج أو الرسالة / الأطروحة • إنجازات الخريجين.
٤	المعيار الرابع: فاعلية إدارة وضمان الجودة	• إدارة ضمان الجودة. • إدارة وقيادة البرنامج. • المراجعة السنوية والدورية للبرنامج. • المقايسة المرجعية والاستبانات. • متطلبات سوق العمل والاحتياجات المجتمعية.

المصدر: هيئة جودة التعليم والتدريب ٢٠٢٠

٤_ عملية مراجعة البرامج الأكاديمية

تتم عملية المراجعة من خلال مجموعة من الخطوات وهي كالتالي:

أ_ استهلال العملية

تقوم هيئة جودة التعليم والتدريب بتحديد الترتيبات التي سيتم مراجعة أداء البرامج الأكاديمية وفقًا لها، وقبل قرابة خمسة أشهر من المراجعة، تعقد إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي ورشة عمل حول التقييم الذاتي، والتي يجب أن يحضرها الفريق الإداري للبرنامج الذي سيتم مراجعته، وتهدف ورشة العمل إلى مساعدة المؤسسات التي ستجري مراجعة برامجها في إجراء التقييم الذاتي بالشكل المناسب.

كما يقوم مدير إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بإرسال رسالة للمؤسسة لإبلاغها بمواعيد المراجعة الأساسية كموعد تسليم التقرير تالذاتي، وتاريخ الزيارة الميدانية الافتراضية، ويطلب فيها أيضا تحديد اسم منسق المراجعة لدي الكلية المعنية، والذي سيتم التواصل معه بخصوص عملية المراجعة.

ب_ اختيار أعضاء لجنة المراجعة

- يتم تعين لجنة مراجعة لكل برنامج، ويختلف عدد أعضاء اللجنة بحسب عدد ونطاق البرامج التي ستتم مراجعتها في الوقت نفسه، تعيين مدير مراجعة، ترشيخ رئيس لجنة لكل برنامج تتم مراجعته، ويجوز لمدير المراجعة الإشراف على أكثر من برنامج واحد لدى الكلية الخاضعة للمراجعة.
- يكون أعضاء لجنة المراجعة خبراء في التخصص ومراجعات التعليم العالي، ويتم اختيارهم من سجل إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، الذي يحتوى على أسماء مراجعيين محليين، وإقليميين، ودوليين.
- تقوم إدارة مراجعة مؤسسات التعليم العالي بتزويد المؤسسة الخاضعة للتقييم بقائمة بأسماء أعضاء اللجنة المقترحين.
- يطلب من أعضاء اللجنة التوقيع على تعهد مكتوب يقضي بالتزامهم عدم الإفصاح عن أي من المعلومات التي يحصلون عليها أثناء عملية المراجعة، كما يطلب منهم الإفصاح بشكل رسمي عن أية جوانب قد تشكل تضاربًا في المصالح في مهمتهم كأعضاء في اللجنة.

- تتم جميع الاتصالات بين المؤسسة الخاضعة للمراجعة، ولجنة المراجعة عبر مدير إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي ومديري المراجعة لإدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، ولا يسمح بوجود أى تواصل مباشر بين المؤسسة المعنية، وأعضاء اللجنة المكلفة بمراجعتها.
- يجب أن يتحلى أعضاء اللجنة بالحكمة، والقدرة على إصدار الحكم الصحيح، واحترام الآخرين، وأن يعملوا بروح الفريق واحد؛ الأمر الذي يضمن توصل اللجنة إلى أحكام منصفة، ومتوازنة، وموثوقة.

ج_ التقييم الذاتي

- تعتمد مراجعة كل برنامج أكاديمي في المؤسسة المعنية على التقييم الذاتي البالغ الأهمية الذي يجريه الفريق الإداري للبرنامج، والذي بدوره يمكن الفريق من تزويد لجنة المراجعة بالمعلومات المطلوبة، ويؤدي أيضا إلى إدخال تحسينات على البرنامج حتى قبل خضوعه لأي مراجعة خارجية.
- تطلب إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي من المؤسسات إعداد تقرير تقييم ذاتي لكل برنامج تطرحه؛ ليشكل أساسًا للمراجعة الخارجية.
- تحظى عملية التقييم الذاتي والمعلومات التي يتم بناء عليها كتابة تقرير التقييم الذاتي للبرنامج بالأهمية ذاتها التي يحظى بها محتوى تقرير التقييم الذاتي بالنسبة إلى المؤسسة.
- تتعامل إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي مع تقرير التقييم الذاتي بوصفه وثيقة رسمية للمؤسسة، لذلك فمن المهم للمؤسسة أن تضع الآليات المناسبة للنظر في مسودة التقرير، والتأكد من دقة الحقائق الواردة فيه، والتزامه بدليل مراجعة أداء البرامج الأكاديمية قبل تقديمه لإدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي.
- يجب إعداد ملف لكل برنامج تتم مراجعته، بحيث يحتوي على تقرير التقييم الذاتي، والبيانات اللازمة، والجداول الموجودة في الملحق والمرفقات، والأدلة المساندة، ويقدم الملف بالكامل إلى مدير إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي في التاريخ المتفق عليه.

- يتم تحميل تقرير التقييم الذاتي، والمرفقات والأدلة المساندة وفيديو توضيحي عن المرافق عن كل برنامج على رابط إلكتروني، وإرسال هذا الرابط للهيئة، أما بالنسبة إلى المعلومات المتوافرة عبر موقع المؤسسة الإلكتروني، فيجب إدراج رابط لهذا الموقع على الإنترنت، بالإضافة إلى تقديم أربع نسخ مطبوعة لتقرير التقييم الذاتي، وسيتم إبلاغ المؤسسة إذا كانت هناك حاجة لتقديم مزيد من النسخ.
- على مدير المراجعة أن يتأكد من اكتمال كافة المواد المطلوب تقديمها ضمن الملف، ومن إيصالها لكافة أعضاء لجنة المراجعة.

د_ سرية المعلومات وخصوصيتها

تعتبر هيئة جودة التعليم والتدريب وأعضاء اللجنة الخارجية تقارير التقييم الذاتي سرية، بموجب سياسات وإجراءات الهيئة، ويجب أن تصنف المؤسسة جميع المرفقات كالوثائق المالية السرية بوصفها "سرية" بكل وضوح.

يمكن الاطلاع على الوثائق التي قد تعتبرها المؤسسة "سرية"، وذلك من خلال التشاور مع منسق المراجعة الذي يتم تعيينه.

ه_ مواصفات البرنامج

يعتمد التقييم الذاتي والتحسين الفعال على وجود أهداف وغايات واضحة ومحددة للبرنامج، ولذلك فوجود مواصفات واضحة للبرنامج يعد جزءًا من تطوير عملية ضمان الجودة داخل مؤسسات التعليم العالي.

ويجب تحديد كل برنامج يمنح شهادة أو درجة أكاديمية باستخدام نموذج معتمد من المؤسسة ويتضمن هذا النموذج وصفًا موجزًا لخصائص البرنامج الرئيسة،ومخرجات التعلم التي يتوقع من الطالب تحقيقها، ويجب أن تحدد مواصفات البرنامج كيفية الوصول إلى كافة مخرجات التعلم المطلوبة، وتقييمها، وتحقيقها لأهداف كل المقررات التي يحتوي عليها البرنامج.

و_ مواصفات المقرر الدراسي

لابد من توصيف كل مقرر دراسي توصيفًا دقيقًا حيث يتم ذكر(اسم المؤهل الأكاديمي، اسم المقرر، الهدف العام للمقرر، تحديد مخرجات التعلم المطلوبة، ومحتويات المقر، إلى

جانب ملخص لطرائق التعليم والتعلم والتقييم المتبعة، والكتب المطلوبة وغيرها من المواد التعليمية والمصادر المطلوبة)

ز_ دليل المقايسة المرجعية

هو العملية المنهجية المتبعة لمقارنة البيانات الخاصة بمواصفات معينة للبرنامج، أو الإجراءات فى إداراته مع برامج مشابهة أخرى تقدمها مؤسسات أخرى، أو المقارنة بين البرامج المختلفة في المؤسسة ذاتها، ومن الضروري أن تحدد المؤسسة وبوضوح المعايير التي ترغب في مقارنتها وكيفية تطبيقها، وتشمل المقايسة المرجعية (محتويات البرنامج، ممارسات التقييم، وسياسة التغذية الراجعة، أساليب التدريس، ملفات أعضاء هية التدريس، تطور الموظفين، وسياسات إدارة ضمان الجودة وعملياتها، والدعم الطلابي،حجم المكتبة ومحتوياتها).

ويطلب من المؤسسات تقديم ملف المقايسة المرجعية للجنة المراجعة، بحيث يتم تحديد السياسات والإجراءات الرسمية التي تنظم عمل المقايسة، ويحتوي على تعليمات واضحة، كما يطلب من المؤسسة تقديم سجلات وافية توضح إجراءات المقايسة المرجعية، ونتائجها، وكيفية استخدام نتائجها في تطوير البرنامج، وتنفيذه، وإداراته.

ح_ دليل تقييم إنجازات الطلبة الأكاديمي

يمكن تلخيص الممارسات الجيدة فيما يلي:

- ينبغي أن يكون تقييم الطلبة " مناسبًا للغرض" بحيث يكون ملائمًا للمعايير الأكاديمية المحددة.
- يمكن أن توظف البرامج ثلاثة نماذج للتقييم، وهي: (التقييم التشخيصي، التقييم التكويني، التقييم التجميعي).
- يحدد التقييم التشخيصي مدى ملاءمة قدرات الطالب للمقر أو البرنامج الذي يرغب في دراسته، ويعد ذلك مفيدًا على وجه الخصوص؛ للالتحاق مباشرة بمستويات أعلى من مستوى السنة الأولى في البرنامج، ولبعض المقررات كمقررات اللغات الأجنبية.

- يقدم التقييم التكويني المعلومات لأعضاء هيئة التدريس/ للأساتذة وللطلبة حول مستوى التقدم المتحقق، وحول ما يتم تعلمه وتطبيقه، وكيف يمكن للطلبه تعلم المزيد من المعلومات، وينبغي أن تكون التغذية الراجعة للطلبة سريعة وعادلة وموضوعية، وأن تتم صياغتها بشكل أو بنموذج موحد للجميع، وقد تقدم التغذيه الراجعة بشكل شخصي، أو عبر البريد الإلكتروني.
- يعد التقييم التجميعي جزءًا من نظام الساعات المعتمدة، حيث يتم فيه استخدام العديد من الطرائق التي تتراوح مابين العمل المختبري، والأعمال العملية الأخرى من خلال المشرعات الكبيرة، ودراسات الحالة والأطروحات أو الرسائل العلمية، وأسئلة الاختيار من متعدد، والامتحانات التحريرية ذات الزمن المحدد.
- تقييم الطلبة أنفسهم ذاتيًا يظهر جليًا في البرامج الأكاديمية، أو المقررات التي تجعل لطالب يتحمل المسئولية الكبرى في تعلمه.
- يمكن استخدام تقييم النظراء في السياق المناسب كالحلقات الدراسية مثلًا التي يقوم خلالها الطلبة بعرض أعمالهم، أو مشروعاتهم الجماعية.
- يمكن تطبيق المنحنى المعتدل للتوزيع في أي من مجموعات الطلبة، كما يمكن استخدام طريقة التقييم المعياري، إلى نوع من التحيز في المجموعات الطلابية.
- يحتاج تطوير المناهج الدراسية المتعلقة بالنتائج لضمان جودة التعليم العلي إلى التقييم المبني على المعايير؛ فإما أن يظهر الطلبة الأداء المطلوب والمحدد، وإما لايظهرون ذلك، وقد تتدرج المعايير تصاعديًا؛ للتمييز بين مستويات الأداء المختلفة.
- إن التوازن والاعتدال في توزيع مجمل تقييم المقرر، على أنواع التقييم المختلفة، ويساهم في إظهار نتائج مخرجات التعلم، ومدى اكتساب الطلبة للمعرفة والمهارات المطلوبة.
- ينبغي أن يكون في استطاعة أعضاء هيئة التدريس المسئولين عن تقديم المقررات الدراسية، وزملائهم الأكاديميين، والمدرسين المساعدين، والممتحنين

الحصول على الترتيبات المفصلة، لتقييم المقررات في جميع الأوقات، بما فى ذلك نوع التقييم، ومداه الزمني، وعدد الساعات المعتمدة، ومعايير التصحيح، ووضع الدرجات، وآلية التصحيح والأجوبة النموذجية.

- يجب أن يزود الطلبة بجدول التقييم وأنواعه، وعدد ساعاته المعتمدة، ومعايير التصحيح، وآلية توزيع الدرجات في جميع الأوقات (ويفضل أن يكون ذلك عبر مستند مواصفات المقرر، أو دليل الطالب، أو دليل البرنامج، أو الموقع الإلكتروني)
- وجود سياسة ولائحة أنظمة واضحة ومفعلة لدى الكلية، أو المؤسسة؛ لتقييم إنجازات الطلبة، وأن يكون هناك وصف وظيفي واضح لأعضاء هيئة التدريس المعنين، أو اللجنة، أو المجلس المختص.
- يعتبر نظام التدقيق الداخلي أمرًا أساسيًا لضمان جودة تقييم إنجاز الطلبة الأكاديمي؛ لأنه يضمن فاعلية وإنصاف، وملاءمة التقييم لقياس الطلبة في تعليمهم وإنجازهم الأكاديمي، وبعد التقييم تتحقق الإدارة من صحة وإنصاف الدرجات الممنوحة، وما إذا كان متعارف عليها من الناحية الإحصائية أم لا.
- يقدم التقييم الخارجي رأيًا مهنيًا مستقلًا حول الإنصاف في تقييم أداء الطلبة، والمعايير الأكاديمية التي تم استيفؤها عند التخرج، ويشار إلى ذلك أحيانًا على أنه " التحقق من المعايير الأكاديمية المستوفاة" مع الأخذ في الاعتبار أن وظيفة التقييم الخارجي عادة ما تقع ضمن مسئولية المؤسسة التعليمية.

ثانيًا: النماذج العالمية

ويوضحها البحث كما يلي:

١_نموذج ماليزيا لتنفيذ إجراءات عملية التقييم والاعتماد البرامجي للبرامج التعليمية.

تُعد الهيئة الماليزية للمؤهلات هي الجهة المسئولة عن وضع دليل لتقييم واعتماد البرامج التعليمية والتدريبية بدولة ماليزيا والعمل علي تطويره بما يتماشى مع خطة تطوير برامج التعليم والتدريب التقني والمهني.

ويشير مفهوم الاعتماد البرامجي، إلى عملية تقييم خارجي تقدم من قبل موفر التعليم والتدريب التقني والمهني، ومراجعة لجنة المقيمين، والمصادقة من قبل اللجان ذات الصلة في الهيئة الماليزية للمؤهلات(MQA) والتي تقدم الاعتماد المؤقت، والاعتماد الكامل، وقسم تنمية المهارات(DSD) الذي يقدم الاعتماد وتجديد الاعتماد.(Malaysian Qualifications Agency2019)

وتتكون عملية الاعتماد من عدة مراحل على النحو التالي:

- يرسل موفر التعليم والتدريب التقني والمهني المستندات ذات الصلة إلى هيئة المؤهلات الماليزية أو قسم تنمية المهارات للتقييم، وهذا يشمل البرامج التي تنظمها الهيئات المهنية، وبالنسبة للبرامج التي تنظمها سلطات الترخيص يلزم الحصول على موافقة مسبقة من السلطات المختصة.
- تقوم هيئة المؤهلات الماليزية أو قسم تنمية المهارات بفحص المستندات للتأكد من أنها كاملة.
- تقوم الوكالة المعنية بتعيين فريق من المقيمين (POA) من مجموعة مقيمي التعليم والتدريب التقني والمهني الذي أقرته اللجنة الفنية المشتركة ؛ سيبدأ برنامج العمل في عملية التقييم بناءً على الجدول الزمني والعملية المنصوص عليهما.
- يجب على فريق المقيمين إصدار تقريرًا وتوصية بالاعتماد والتي سيتم تقديمها إلى لجنة الاعتماد التابعة للهيئة الماليزية للمؤهلات أو اللجنة الفنية لقسم تنمية المهارات والمصادقة عليها.
- سيتم تسجيل البرنامج المعتمد، عند استيفاء المتطلبات المحددة، في السجل الماليزي للمؤهلات(MQR) .

حيث تقوم الجهات المسئولة عن تقديم برامج التعليم والتدريب التقني والمهني بعدة إجراءات وهي كما يلي:(Malaysian Qualifications Agency2019,50)

- تقديم الطلب إلى هيئة المؤهلات الماليزية أو قسم تنمية المهارات بناءًعلى حالة مزود التعليم والتدريب التقني والمهني.

- تقديم المعلومات المطلوبة مع الأدلة التي تدعم الطلب، وأن تكون المعلومات المقدمة دقيقة وموجزة وكاملة، والإ سيؤدي عدم القيام بذلك إلى رفض الطلب، ولن يتم رد الرسوم.
- تقديم طلب لكل برنامج باستخدام نموذج الطلب الذي يتكون من(معلومات عامة عن المؤسسه، وصف البرنامج، معايير التعليم والتدريب التقني والمهني)
- يجب استيفاء المتطلبات المنصوص عليها في كلا من (إطار المؤهلات الماليزي MQF، معايير التعليم والتدريب التقني والمهني المنصوص عليها، المعايير المهنية والصناعية التي أقرتها اللجنة الفنية المشتركة، أنظمة ولوائح وسياسات وزارة التربية والتعليم أو وزارة الموارد البشرية)

ويوجد عادة خمسة أطراف مشاركة في عملية الاعتماد وهي: Malaysian Qualification Agency2019,52) (٣) ويوضحها الجدول التالي رقم

جدول رقم (٣) الأطراف المعنية بعملية اعتماد ومراجعة البرامج في ماليزيا

	الطرف المشارك	العمليات التي يقوم بها
١	مسؤول الاتصال	والذي يقوم بالتنسيق مع الهيئات المعنية فيما يتعلق باعتماد البرامج من خلال القيام : ▪ العمل كخبير نيابة عن مقدمى برامج التعليم والتدريب التقني والمهني. ▪ التنسيق والاتصال بالوكالات المعنية. ▪ المساعدة في ترتيب جدول زمني مؤقت للزيارة وإبلاغ جميع الأشخاص المعنيين بخطة التدقيق. ▪ تزويد فريق التقييم بالتسهيلات اللزمة. ▪ توفير نسخ من الوثائث والسجلات ذات الصلة. ▪ تقديم الخدمات الإدارية الأخرى ذات الصلة.
٢	ممثلو مقدم برامج التعليم والتدريب التقني والمهني	▪ الرئيس التنفيذي / مدير المركز المعتمد ▪ الإدارة العليا لمزود برامج التعليم والتدريب التقني والمهني ، والتي قد تشمل أمين السجل ▪ رئيس وحدة الجودة الداخلية ▪ رئيس القسم / قائد البرنامج ▪ هيئة التدريس ▪ أعضاء مجلس إدارة مزود برامج التعليم والتدريب التقني والمهني ▪ ممثلو الصناعة والحكومة ذات الصلة بالبرنامج ▪ أعضاء لجنة المراجعة الداخلية

		▪ قادة الطلاب ▪ المقطع العرضي للطلاب في البرنامج ▪ اختيار الخريجين حسب الاقتضاء ▪ بالإضافة إلى ما سبق ، تتطلب عملية التقييم التي يقوم بها قسم تنمية المهارات DSD مقابلة مع موظفي الاعتماد (مدير المركز المعتمد والمدقق الداخلي و "المقيمون")، في حال تنفيذ البرنامج.
٣	فريق المقيمين	▪ يجب أن تتكون لجنة المقيمين (POA) للبرنامج من عضوين على الأقل يتم تعيين أحدهما كرئيس.
٤	رئيس فريق المقيمين	تقوم الوكالات المعنية بتعيين رئيس لبرنامج العمل يكون مسؤولاً عن إجراء عملية تقييم البرنامج الخارجي بشكل عام، حيث يقوم ب: ▪ يوفر قيادة فعالة للعملية بشكل عام. ▪ يقدم تقرير الخروج الشفوي لممثلي مقدم برامج التعليم والتدريب التقني والمهني . ▪ يتأكد من أن تقرير الخروج الشفوي يلخص بدقة نتائج الزيارة ويتوافق مع إطار إعداد التقارير . ▪ يجمع مدخلات أعضاء الفريق ويضمن إكمال التقرير بعد الزيارة.
٥	أعضاء فريق المقيمين	ستقوم الوكالات المعنية بتعيين أعضاء فريق المقيمين؛ حيث يتم توجيه اختيار أعضاء فريق المقيمين حسب نوع البرنامج المراد تقييمه ومستواه ونظامه ، وتوافر أعضاء الفريق المحتملين وملاءمتهم وخبراتهم. يتم اختيار أعضاء الفريق بحيث يمتلك الفريق ككل الخبرة والتجربة لتمكين إجراء عملية الاعتماد بشكل فعال، ويمكن للأعضاء ترجمة وجهات نظرهم المختلفة إلى تأكيدات مختلفة في عملية التقييم وعلى جوانب معينة من التقرير. عند تقييم طلب الاعتماد المقدم من موفر التعليم والتدريب التقني والمهني ، سيقوم أعضاء اللجنة بما يلي: ▪ تقييم البرنامج للامتثال لإطار المؤهلات الماليزي، والسياسة الحالية ، ومعايير الانضباط وسبعة مجالات للتقييم ، وكذلك مقابل الأهداف التعليمية لمقدم التعليم والتدريب التقني والمهني والبرنامج . ▪ التحقق من وتقييم جميع المعلومات حول البرنامج المقدم من مقدم التعليم والتدريب التقني والمهني وخطط التحسين المقترحة. ▪ التوصل إلى حكم.

وتنقسم عملية التقييم إلى ثلاث مراحل رئيسة وهي كما يلي:

المرحلة الأولي: زيارة التقييم التمهيدية

يقوم فريق المقيمين بعمل زيارة تقييم أولية حيث القيام بعدة أنشطة مختلفة ثم عقد اجتماع تحضيري لبرنامج العمل وذلك بعد استلام التقرير الأولي من كل عضو من أعضاء الفريق وفي هذا الاجتماع يقوم أعضاء برنامج العمل بمايلي:

- مشاركة وجهات نظر بعضهم البعض حول ما يقدمه موفر التعليم والتدريب التقني والمهني . تحديد القضايا الرئيسة للتقييم .
- مراجعة إجراءات التقييم.
- تحديد أي معلومات أو إيضاحات أو وثائق أخرى مطلوبة من مزود التعليم والتدريب التقني والمهني.
- مراجعة الجدول الزمني لزيارة تقييم البرنامج.

وبعد الاجتماع التحضيري، تقوم الوكالة المعنية بإبلاغ موفر برامج التعليم والتدريب التقني والمهني إذا كان هناك أي معلومات أو توضيحات أو وثائق أخرى مطلوبة من موفر برامج التعليم والتدريب التقني والمهني، ويُعد الغرض الرئيسي من زيارة تقييم البرنامج من قبل وكالة العمل هو التحقق من البيانات والأوصاف والاستنتاجات وأنشطة التحسين المقترحة كما هو معروض في تقديم الاعتماد والحصول على مزيد من التبصر في عمليات البرنامج من خلال التحقيق المباشر والتفاعل الشخصي، وتسمح الزيارة بإجراء تقييم نوعي للعوامل التي لا يمكن توثيقها بسهولة في شكل مكتوب ويمكن أن تشمل فحص المرافق، ومن الممكن أن تتراوح مدة الزيارة بين يوم ويومين حسب نطاق الزيارة.

كما يتم عقد اجتماع افتتاحي يقدم فيه موفر برامج التعليم والتدريب التقني والمهني المعلومات الأساسية المتعلقة بالمؤسسة والبرنامج، وتجري اللجنة مقابلات مع الموظفين والطلاب وأصحاب المصلحة الآخرين لتوضيح القضايا المتعلقة بفعالية البرنامج في تحقيق أهدافه.

ويستفيد فريق العمل عادة من كل فرصة مناسبة لتحقيق نتائجه من خلال مصادر مختلفة، ولهذه الغاية؛ فإن معظم الاجتماعات ليست اجتماعات ذات غرض واحد، فقد يتوقع الأشخاص الذين تمت مقابلتهم، أن يتم سؤالهم عن أي شيء يقع في نطاق تقييم البرنامج، ويتوصل برنامج العمل، المجهز بالفعل بمعلومات أساسية عن البرنامج ، إلى استنتاجاته النهائية من خلال المقابلات والملاحظات، وكذلك من خلال دراسته للأدلة الوثائقية الإضافية

المقدمة، لاختتام الزيارة ، تجتمع وكالة العمل لإضفاء الطابع الرسمي على نتائجها الأولية والتي يتم إبلاغها شفهيًا إلى موفر برامج التعليم والتدريب التقني والمهني.

المرحلة الثانية: تسليم تقرير

يقوم رئيس الفريق في نهاية الزيارة بتسليم تقريرًا شفهيًا إلى موفر برامج التعليم والتدريب التقني والمهني نيابة عن توكيل العمل، حيث يسلط التقرير الشفوي الضوء على مجالات القوة في البرنامج ويؤكد مجالات الاهتمام وفرص التحسين، ويجب تغطية جميع العناصر الأساسية في تقرير الخروج الشفوي حتى يكون التقرير المكتوب النهائي متسقًا مع التقرير الشفوي.

يوفر رئيس مجلس الإدارة الفرص لأعضاء موفر برامج التعليم والتدريب التقني والمهني؛ للحصول على توضيحات بشأن النقاط التي أثيرت في التقرير الشفوي، ويجب على رئيس مجلس الإدارة إبلاغ أعضاء مقدم برامج التعليم والتدريب التقني والمهني بأن النتائج الواردة في التقرير الشفوي ليست نهائية، وسيتم تقديم النتائج بمزيد من التفصيل في تقرير التقييم النهائي المكتوب.

المرحلة الثالثة: زيارة ما بعد التقييم

تقوم لجنة المقيمين بتقديم تقرير التقييم النهائي، حيث تتوصل اللجنة إلى استنتاجاتها وتوصياتها من خلال الحقائق المرصودة ومن خلال تفسيرها للأدلة المحددة الواردة من مصادر مختلفة أو التي جمعتها بنفسها، كما يركز تقرير اللجنة بشكل عام على مجالات الاهتمام (التوصيات) والاقتراحات لتحسين البرنامج، ومع ذلك قد يتضمن التقرير أيضًا الثناء (جوانب تقديم البرنامج التي تعتبر جديرة بالثناء) والتأكيدات (التحسينات المقترحة من قبل القسم على جوانب البرنامج ، والتي يعتقد برنامج العمل أنها مهمة والتي يرحب بها).

١. قرارات اعتماد البرنامج

بناءً على النتائج الواردة في تقرير التقييم النهائي ، قد يقترح برنامج العمل واحدًا مما يلي:

- منح الاعتماد بشروط / بدون
- رفض الاعتماد (لأسباب)

بالنسبة للبرامج المهنية ، سيتم البت في الطلب من قبل الهيئات المهنية ذات الصلة بناءً على توصية اللجنة الفنية المشتركة التي أنشأتها الهيئات المهنية المعنية ، والتي تعد هيئة المؤهلات الماليزية MQA عضوًا فيها.

وسيتم تسجيل جميع البرامج المعتمدة مؤقتًا من قبل هيئة المؤهلات الماليزية MQA في قائمة البرامج المعتمدة مؤقتًا بينما سيتم إصدار شهادة اعتماد لجميع البرامج المعتمدة من قبل هيئة المؤهلات الماليزية MQA و قسم تنمية المهارات DSD ويتم تسجيلها في سجل المؤهلات الماليزي (MQR).

٢. إعادة الطلب

من الممكن لموفر برامج التعليم والتدريب التقني والمهني الاستئناف ضد قرار لجنة الاعتماد التابعة لـهيئة المؤهلات الماليزية MQA أو اللجنة الفنية لـ قسم تنمية المهارات DSD، وبشكل عام يمكن تقديم الاستئناف فيما يتعلق بالمحتويات الواقعية للتقرير ؛ أي أخطاء جوهرية في التقرير ؛ أو التناقضات الجوهرية بين تقرير الخروج الشفوي وتقرير التقييم النهائي وقرار لجنة الاعتماد التابعة لهيئة المؤهلات الماليزية -MQA أواللجنة الفنية لـقسم تنمية المهارات DSD، ويتم التعامل مع أي استئناف وفقًا لإجراءات الجهات المعنية.

جدول رقم (٤) معايير التقييم الصادرة عن الهيئة الماليزية للمؤهلات

	المعيار	المؤشرات
١	**تصميم البرنامج وتنفيذه**	• **أهداف البرنامج:** يجب أن تكون أهداف البرنامج متسقة وداعمة لرؤية ورسالة وأهداف مقدم التعليم والتدريب التقني والمهني. • **مخرجات تعلم البرنامج**: يجب أن يحدد البرنامج الجدارات التي يجب على الطالب إثباتها عند الانتهاء من البرنامج الذي يغطي إتقان الجدارات المعرفية ؛ مهارات الكفاءة الوظيفية / العملية أو العمل ؛ الكفاءة الشخصية والمهارات الأخلاقية والاجتماعية. • **تصميم البرنامج:** العملية والمحتوى والهيكل وطرق التدريس والتعلم. • **تنفيذ البرنامج:** ضمان التنفيذ الفعال للبرنامج.
٢	**تقييم تعلم الطلاب**	• **التقييم القائم على الجدارة** • **العلاقة بين التقييم ونواتج التعلم** • **أساليب التقييم**

		• إدارة عملية تقييم الطلاب
٣	انتقاء الطلاب وخدمات دعمهم	• التعبير عن الطلاب وتحويلهم • خدمات دعم الطلاب • المشاركة والتمثيل الطلابي • الخريجين
٤	أعضاء هيئة التدريس	• التوظيف والإدارة • الخدمات والتنمية
٥	الموارد التعليمية	• المرافق المادية • الخبرات التعليمية • الموارد المالية
٦	إدارة البرنامج	• إدارة البرنامج • قيادة البرنامج • الفريق الإداري • السجلات الإكاديمية
٧	مراقبة ومراجعة البرنامج وتحسين المستمر لمستوى جودته	• آليات مراقبة البرنامج ومراجعته والتحسين المستمر لمستوى جودته.

Source: Malaysian Qualifications Agency, MQA,2019, Code of Practice for TVET Programme Accreditation , Malaysian Qualifications Agency,2019, PP.6-44

٢_ نموذج الولايات المتحدة الأمريكية لتنفيذ إجراءات عملية المراجعة والاعتماد البرامج لبرامج إعداد المعلمين.

يُعد مجلس اعتماد إعداد المعلمين Council for the Accreditation (CAEP) of Educator Preparation منظمة ملتزمة بالإعداد الفعال للمعلمين قبل الخدمة وأثناءها، وتحسين قدراتهم ومهاراتهم من خلال الاعتماد القائم على الأدلة الذي يضمن الجودة ويدعم التحسين المستمر لتقوية تعلم طلبة ماقبل الروضة حتى الصف الثاني عشر، حيث تأسس المجلس في عام ٢٠١٣ كهيئة مستقلة نتيجة اندماج مجلس NCATE ومجلس TEAC، وفي عام ٢٠١٤ اعترفت به CHEA كمجلس اعتماد، وهو من أهم المؤسسات الأعتماد الأكاديمي للبرامج التربوية في العالم، وقد تحددت رؤيته في تعزيز المساواة والتميز في إعداد المعلمين؛ حيث حددت له أهداف من أهمها:

- التحسين المستمر: يستخدم برامج إعداد المعلمين الأدلة بناءً على معايير مجلس اعتماد إعداد المعلمين (CAEP) ، لمراقبة برامجهم وتقييمها وتحسينها باستمرار.
- ضمان الجودة: ستكون عملية اعتماد مجلس اعتماد المعلمين (CAEP) للبرامج صحيحة وذات شفافية واتساق وتكون مبنية على البيانات.
- المصداقية: سيتم احترام مجلس اعتماد إعداد المعلمين(CAEP)، باعتباره الحكم على جودة برنامج إعداد المعلمين.
- العدالة: سيضمن مجلس اعتماد المعلمين(CAEP)، الطلب المتسق تقييم مبادئ العدالة والتنوع في تقييمه للبرامج.
- الاساس القوي: سيعمل مجلس اعتماد إعداد المعلمين (CAEP)، باستمرار على مراقبة وتحسين السياسات والعمليات والإجراءات الداخلية لضمان الشفافية والمساءلة والكفاءة المالية والخدمة والدعم عالي الجودة، لتكون بمثابة نموذج للعدالة والاهتمام بالتنوع.
- الابتكار: سيبحث مجلس اعتماد إعداد المعلمين (CAEP)عن فرص لتحسين الإعداد وإنشاء حوافز لمقدمي الخدمات للحصول على الاعتماد.

وتنبثق معايير CAEP من مبدأين أساسين، هما(CAEP,2022)

الأول: توفير المؤسسة التربوية أدلة تثبت أن الخريجين مؤهلين ومستعدين للاهتمام بالطلاب.

الثاني: توفير المؤسسة التربوية أدلة تثبت أن جميع مقدمي الخدمة في المؤسسة لديهم القدرة علي إنشاء ثقافة قائمة علي الأدلة، وتوظيف تلك الأدلة في الحفاظ على جودة البرامج المقدمة وتعزيز تلك الجودة.

ويعد مجلس اعتماد إعداد المعلمين الCAEP الجهة المعنية باعتماد مقدمي برامج إعداد المعلمين في الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها، ويشمل نطاق اعتماده البرامج التي تمنح درجات علمية في مستويات البكالوريوس، والماجستير، والدكتوراه، بالإضافة إلى

برامج ما بعد البكالوريوس التي تؤهل للحصول على الشهادات أو التراخيص أو التوصيات المهنية، ويصنف ضمن جهات الاعتماد المهنية البرامجية، حيث يُعنى باعتماد كليات وأقسام التعليم داخل مؤسسات التعليم العالي، على خلاف جهات الاعتماد المؤسسية التي تقوم المؤسسة التعليمية ككل.

وتستند عمليات الاعتماد في مجلس اعتماد إعداد المعلمين(CAEP) إلى مبدأ ضمان الجودة من خلال المراجعة الخارجية من قبل النظراء، حيث تُعد هذه العملية آلية لتأكيد التزام المؤسسات بالمعايير المعتمدة من قبل المجتمع الأكاديمي والمهني وأصحاب المصلحة، ويخضع الاعتماد للمراجعة الدورية كل ٧ إلى ١٠ سنوات، لضمان استمرارية الامتثال للجودة والتحسين المستمر.

وقد حرص مجلس اعتماد إعداد المعلمين(CAEP) ، على مواكبة التحولات التعليمية، فقام بمراجعة معاييره لعام ٢٠١٣ عبر تشكيل فريق عمل في عام ٢٠٢٠ ضم ممثلين من التعليم العام والتعليم العالي وهيئات حكومية وغير ربحية. ركزت هذه المراجعة على تبسيط المعايير وتوضيحها ودمجها، بالإضافة إلى إدراج معايير جديدة تتعلق باستخدام التكنولوجيا في التعليم، وتعزيز معايير الإنصاف والتنوع، بما في ذلك ضرورة التمثيل العادل للمرشحين من خلفيات متنوعة تعكس التعدد الثقافي لطالب التعليم العام في الولايات المتحدة.

ويُؤكد CAEP على أهمية تجنّب المؤسسات غير الموثوقة، ويوصي الطلاب والجمهور بالرجوع إلى قوائم الجهات المعترف بها على مواقع وزارة التعليم الأمريكية (USDOE) ومجلس اعتماد التعليم العالي(CHEA) ، الذي يُعد بمثابة جهة مراجعة لاعتماد الجهات المعتمدة-https://caepnet.org/accreditation/about .
(accreditation/what-is-accreditation)

يُعد اعتماد برامج إعداد المعلمين بمثابة ختم ضمان الجودة الذي يؤكد كفاءة البرامج التعليمية في إعداد المعلمين الجدد، حيث يضمن الاعتماد أن البرامج التعليمية تُهيّئ المعلمين ليكونوا متمكنين من محتوى تخصصاتهم، وواعين بـ خصائص طلابهم، ومؤهلين من خلال

تدريب عملي يُمكّنهم من دخول الصفوف الدراسية وهم على استعداد لتقديم تعليم فعال ومؤثر.

ويوفر الاعتماد إطارًا مرجعيًا يدفع برامج إعداد المعلمين إلى التقويم الذاتي المستمر، وإجراء تحليل قائم على الأدلة لفاعلية البرامج ومدى تحقيقها لمخرجات التعلم المرجوة، وقد أسهم هذا التحول نحو الأدلة والتحسين المستمر في تعزيز قدرة تلك البرامج على إعداد معلمين ذوي كفاءة عالية، قادرين على إحداث فرق حقيقي في مخرجات تعلم الطلاب.

وتتجلى أهمية الاعتماد في أثره على مختلف الأطراف ذات العلاقة، ومن أبرزها:

(https://caepnet.org/accreditation/about-accreditation/why-it-matters)

- طلاب التعليم العام :(P-12) حيث تُستخدم الأدلة المستندة إلى النتائج لوضع المتعلم في قلب تقييم فاعلية المعلم.
- مدربو المعلمين :إذ يسهم الاعتماد في توسيع القاعدة المعرفية للممارسات الفعالة، بفضل تضمينه لأساليب البحث والتطوير.
- وكالات التعليم على مستوى الولايات :يُعد الاعتماد شريكًا موثوقًا في ضمان الجودة، ويساعد في ربط التوافق الوطني حول إعداد المعلمين بسياسات التعليم على المستوى المحلي، كما يدعم نظم الترخيص والمساءلة الخاصة بالولايات.
- المهنيون التربويون :حيث تُسهم المعايير الصارمة في الارتقاء بمكانة مهنة التعليم وتعزيز احترافيتها.

ويتبع مجلس اعتماد إعداد المعلمين في الولايات المتحدة (CAEP) نظامًا دقيقًا ومتدرجًا في منح الاعتماد وضمان استمراريته، يستند إلى استيفاء المعايير القياسية وتقديم الأدلة المبنية على الأداء والتحسين المستمر. ويُمنح الاعتماد الكامل لمدة سبع سنوات للمؤسسات التعليمية (EPPs) التي تستوفي جميع المعايير والمكونات المعتمدة من قبلCAEP ، حتى في حال وجود "ملاحظات تحسين"، على أن تُعالج هذه الملاحظات قبل موعد الزيارة التالية، وتُتابَع من خلال التقارير السنوية.

أما في حال وجود نقاط قصور جوهرية(Stipulations) ، تُمنح المؤسسة اعتمادًا مشروطًا لمدة عامين فقط، على أن تُقدم استجابة تفصيلية، تخضع لمراجعة لجنة تقييم مستقلة. وإذا لم تتم معالجة تلك القصور في الوقت المحدد، تُعرّض المؤسسة نفسها لاحتمال وضعها تحت "الاعتماد تحت المراجعة "(Probationary Accreditation) أو حتى سحب الاعتماد نهائيًا.

كما يشترط CAEP على المؤسسات تقديم تقرير سنوي يحتوي على بيانات الأداء، والتطورات المؤسسية، واستجاباتها للملاحظات والمخالفات المحتملة. عدم تقديم هذا التقرير أو تقديم بيانات غير دقيقة أو مضللة قد يؤدي إلى اتخاذ إجراءات سلبية Adverse) (Actions، مثل سحب الاعتماد أو رفض منحه .وتُعد هذه السياسات جزءًا من منظومة رقابية تسعى إلى تعزيز الشفافية، وضمان التزام برامج إعداد المعلمين بالجودة والمعايير الوطنية المعترف بها.

(Council for the Accreditation of Educator Preparation (CAEP), n.d)

وتخضع جميع مؤسسات إعداد المعلمين (EPPs) التي تسعى للحصول على اعتماد من CAEPلعملية مراجعة البرامج، حيث توفر هذه المراجعات معلومات قيمة حول تقدم التجارب التحضيرية للمرشحين، وكذلك معرفة المرشحين والمهارات المهنية في مجالات محددة تتعلق بالتراخيص، والشهادات، أو التوصيات المهنية، كما يمكن أن تسهم هذه المراجعات في تقديم مساعدة أولية لكتابة تقرير الدراسة الذاتية للاعتماد، و تتطلب هذه العملية جمع الأدلة التي يمكن استخدامها في بناء القاعدة الخاصة بالمعيار الأول - المعرفة المحتوى والمعرفة التربوية -وقدرة المرشحين على تطبيقها.

يمكن للدول متطلبات مراجعة البرامج، ويمكن للمؤسسات التعليمية اختيار واحدة من الخيارات الثلاثة التالية:(CAEP, n.d)

١. مراجعة البرنامج بواسطة الجمعيات المهنية المتخصصة مع الاعتراف الوطني (SPA): تستهدف هذه المراجعة البرامج التي تقدم ترخيصًا أو شهادة تعليمية أو توصية في مجالات محددة مثل تعليم الرياضيات، تعليم الدراسات الاجتماعية، والتعليم

المبكر للأطفال، بحيث تتوافق مع المعايير الوطنية التي وضعتها الجمعيات المهنية المتخصصة.(SPAs)

٢.مراجعة الأدلة وفقًا للمعيار الأول لمجلسCAEP : تُستخدم هذه المراجعة من قبل مؤسسات إعداد المعلمين لبناء الأدلة المتعلقة بمعيار CAEP الأول، والتي يتم تضمينها في التقرير الذاتي للدراسة. سيتم تناول بيانات الأداء الخاصة بالمرشحين وفقًا للمحتوى التخصصي، والممارسات التعليمية، والمسؤوليات المهنية، مع تحليل البيانات حسب مجالات الترخيص، والمستويات الدراسية، وأوضاع تقديم التعليم (مثل التعليم عن بُعد). كما يجب أن تشرح المؤسسة كيف يتم استخدام هذه الأدلة من أجل التحسين المستمر.

٣.مراجعة البرامج وفقًا لمتطلبات الدولة :يعمل مزوّدو برامج إعداد المعلمين (EPPs) مع الهيئة الحكومية المعنية) عادةً ما تكون (لجنة المعايير، أو مجلس الأمناء، أو وزارة التعليم في الدولة) لبناء برامج تعليمية تتماشى مع أولويات التعليم في الدولة.

جدول رقم (٥) معايير مجلس اعتماد إعداد المعلمين لاعتماد البرامج التربوية

معايير مجلس اعتماد إعداد المعلمين (CAEP) Council for the Accreditation of Educator Preparation لاعتماد البرامج التربوية	
المعيار	**المؤشرات**
المحتوى والمعرفة التربوية يشير هذا المعيار إلى التأكد من مقدرة الملتحقين بها على الفهم العميق للمفاهيم والمبادئ الأساسية المرتبطة بمجال تخصصهم، مما يمكنهم من استخدام المهارات المهنية بكفاءة لتحسين تعلم طلاب التعليم العام، وإكسابهم اتجاهات إيجابية نحو الدراسة الجامعية والحياة المهنية.	• أن يتضح في خطط البرنامج الفهم للمعايير العشر (IN TASK) في مستويات التقدم في النواحي(المتعلم، التعلم، المحتوى، ممارات التدريس، المسؤولية المهنية) • أن يتم التأكد من أن الخريجين يستخدمون البحوث والأدلة العلمية لفهم مهنة التدريس، وقياس تقدم تعلم الطلاب. • أن يتم التأكد من أن الخريجون يطبقون المحتوى والمعرفة التربوية كما يجب أن تنعكس في تقييم نواتج التعلم بما يتفق مع معايير المنظمات المهنية المتخصصة(SPA). • امتلاك الخريجين المهارات العالية المطلوبة مثل:(معايير جيل العلوم، الشهادة القومية للمهن..) • يتضمن البرنامج معايير التكنولوجية ويتم

	تطبيقه عند تصميم خبرات التعلم.
الشراكة المهنية والتدريب الميداني: أن تعقد المؤسسة التربوية شراكات مهنية فعالة وتصمم تدريبات ميدانية ذات جودة عالية لتكون جزء أساسي من إعداد الملتحقين بها، وذلك من أجل تمكينهم من تنمية المعرفة والمهارات والميول المهنية المناسبة لمجال تخصصهم. ويعتمد هذا المعيار على التقنيات المختلفة في الإعداد والتطوير للبرامج والأنشطة التي سيتعرض لها المقبولين في البرامج.	• التعاون بين الشركاء في تحقيق منفعة متبادلة بين مدارس التعليم العام. • التعاون بين الشركاء في اختيار وإعداد وتقويم برنامج التدريب الميداني. • أن يتعاون الشركاء في تصميم تدريبات ميدانية ذات عمق وتنوع كاف بحيث تظهر فيها معارف الطالب ومهاراته وجداراته إلى جانب ما يظهره من اتجاهات إيجابية نحو مهنته وبما يضمن انعكاس كل ذلك على تعلم الطلاب في مراحل الدراسة المختلفة من الروضة وحتى نهاية الصف الثاني عشر.
جودة استقطاب الطلاب واختيارهم: أن تثبت المؤسسة التربوية أن جودة الملتحقين بالبرامج الدراسية عملية مستمرة وهادفة كجزء من مسؤولياتها، من أجل إعدادهم لتقديم أفضل أداء والتوصية باستقطابهم حيثما يتم توظيف إمكانياتهم.	• يقدم البرنامج خطط التوظيف ودعم تخرج الطلاب. • يضع البرنامج متطلبات الالتحاق به. • أن يضع البرنامج الخاص بإعداد المعلم خططًا لمتابعة خصائص لمتابعة خصائص وسلوكيات طلابه التي تتجاوز القدرة الأكاديمية. • أن يضع البرنامج معايير تقدمه. • أن يوثق البرنامج ما يؤيد أن هذا الطالب حقق معيارًا في معرفة المحتوى المقدم له. • • أن يوثق البرنامج ما يؤيد أن هذا الطالب يعي التوقعات المطلوبة.
أثر البرامج الأكاديمية التي تقدمها الكلية انتقال أثر التدريب والتعليم المقدم في البرنامج إلى الممارسة العملية للخريج.	• التأثير على تعلم الطلاب بالتعليم العام ونموهم باستخدام مقاييس محددة. • تقديم أدلة تثبت انتقال أثر البرنامج إلى الممارسة الفعلية للخريج بحيث تظهر النتائج ملموسة في تعلم طلبته. • معرفة رضا الخريجين من خلال استخدام أدوات مقننة. • التعرف على مؤشرات فعالية التدريس.
ضمان الجودة والتحسين المستمر لأداء الكلية وبرامجها. يركز هذا المعيار على ضرورة التزام البرنامج بتطبيق نظام شامل للجودة والتحسين المستمر يستند إلى مجموعة من قياسات الأداء وأدواته المختلفة (البنائية، الصادقة، الواقعية، القابلة للتنفيذ، المرتبطة بالبرنامج)	• نظام ضمان الجودة قابل للتنفيذ والتطوير والتعديل حسب الحاجة بحيث يضمن عملية مستدامة لتوثيق الفعالية التشغيلية وتوثيق كيفية إدخال البيانات إلى النظام واستخدامها في صنع القرار والاستفادة منها في عملية التحسين. • وجود أدلة تثبت ضمان الجودة.

	• مشاركة أصحاب المصلحة في تصميم البرنامج وتقييمه وعمليات التحسين المستمر. • التحسين المستمر عن طريق تقييم الأداء بشكل منتظم ومنهجي ومستمر مقابل أهدافه والمعايير ذات الصلة، تتبع النتائج بمرور الوقت، توثيق التعديلات، والابتكارات وتأثيراتها على نتائج مقدمي برامج إعداد المعلم.
القدرة المالية والإدارية ويقصد بها امتلاك المؤسسات التي تقدم البرامج بالقدارات المالية والإدارية وتوافر أعضاء هيئة التدريس، البنية التحتية المرافق والمعدات والإمدادات والموارد الأخرى بما يتناسب مع حجم عملياته وحسب الضرورة	• يتوفر لدى مقدمى برامج إعداد المعلم القدرة المالية التي تتناسب مع حجم عملياته. • يتوفر لدي مقدمى برامج إعداد المعلم القدرة الإدارية بما يتناسب مع حجم عملياته بما في ذلك القيادة والسلطة لتخطيط وتقديم وتشغيل برامج دراسية متماسكة. • يتوافر في البرامج العدد الكافي من أعضاء هيئة التدريس في جميع المواقع التي يقدم فيها وتطبق آليات مناسبة للتحقق منها
Council for the Accreditation of Educator preparation.(2021) CAEP Accreditation Standards	

المحور الثالث: رؤية تحليلية لنماذج تقويم واعتماد البرامج التعليمية

يتضح من العرض السابق لنماذج تقويم واعتماد البرامج التعليمية، أنه على الرغم من الاختلاف بين هذه النماذج من حيث النطاق المؤسسي، الإطار التنظيمي، آليات المراجعة الخارجية، إلا أنها تتشابه فيما بينها إلى حد بعيد، فعلي سبيل المثال:

- تشترك جميع النماذج في وجود جهات رسمية أو مستقلة تتولى الإشراف على عمليات الاعتماد البرامجي، ففي المملكة العربية السعودية، يتولى المركز الوطني للتقويم الاعتماد الأكاديمي مهمة الاعتماد البرامجي وهي جهة حكومية مرتبطة بهيئة تقويم التعليم والتدريب، وفي مملكة البحرين، تتولي هيئة جودة التعليم والتدريب عملية المراجع الخارجية للبرامج ضمن صلاحياتها التنظيمية، أما في دولة ماليزيا تقوم وكالة ضمان الجودة الماليزية بهذه المهمة، وهي هيئة مستقلة تحت إشراف وزارة التعليم العالي، ويمثل مجلس اعتماد إعداد المعلمين (CAEP) في الولايات المتحدة الأمريكية نموذجًا تخصصيًا غير حكومي، يعنى باعتماد إعداد المعلمين فقط، مما يجعلها مختلفة من حيث النطاق عن الهيئات الأخرى ذات الطابع الشمولي.

- أكدت النماذج الأربعة على أن آلية المراجعة الخارجية تتضمن إعداد تقرير ذاتي من المؤسسة التعليمية، يقوم بتحليله مجموعة من الخبراء، ثم زيارة ميدانية لفريق مراجعين خارجيين، ومع ذلك يختلف مستوى تفصيل الإجراءات وعدد الزيارات ومدى إشراك الجهات ذات العلاقة_على سبيل المثال_ في ممكلة البحرين تتم المراجعة مرة واحدة لكل برنامج، وتصدر الهيئة تقريرًا نهائيًا عامًا، بينما مجلس اعتماد إعداد المعلمين في الولايات المتحدة الأمريكية ال CAEP يكون التقييم على عدة مراحل بالإضافة إلى التركيز على جمع الأدلة الكمية وتحليل نتائج الطلبة، وتتبع أثر الخريجين في الميدان التربوي، مما يجعل المراجعة أكثر ارتباطًا بالأداء الفعلي.
- يستخدم الإطار الوطني للمؤهلات في النماذج الثلاثة (السعودية، البحرين، ماليزيا) في تحديد المستويات التعليمية ونواتج التعلم لكل درجة أكاديمية، كما يستخدم كمرجع رئيسي في عملية المراجعة، أما في الولايات المتحدة فلا يوجد إطار موحد، ولكن تعتمد CAEP على معايير مهنية وطنية متخصصة لضمان مواءمة البرامج مع متطلبات المهنية وسوق العمل.
- يوفر النموذج الماليزي والنموذج الأمريكي أعلى مستويات الشفافية، حيث يتم نشر نتائج الاعتماد وتقارير المراجعة على مواقع الجهات الرسمية بشكل دوري ومتاح للجمهور، بينما تختلف مستويات الشفافية في السعودية والبحرين، إذ قد لا تتاح بعض التقارير لعامة الجمهور، بالرغم من وجود تقدم ملحوظ في السعودية بنشر حالة الاعتماد عبر المواقع الرسمية للمركز، كما يعد الاعتماد البرامجي في النماذج الأربعة شرطًا أساسيًا للاعتراف بالمؤهلات، ويؤثر في تصنيف المؤسسات، لكنه يرتبط بشكل مباشر بفرص التمويل والتوظيف المهني في النموذج الأمريكي والماليزي.
- كما أكدت النماذج على أهمية وجدوى توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عمليات التقييم والمراجعة وفحص الوثائق وتحليل البيانات، ورفع التقارير على موقع هيئات الاعتماد.

- تركز جميع النماذج على تحسين الجودة وضمان الكفاءة الأكاديمية، إلا أن هناك بعض الاختلافات في الأهداف الثانوية _ على سبيل المثال_ في السعودية وماليزيا يهدف الاعتماد البرامجي إلى مواءمة البرامج مع سوق العمل والإطار الوطني للمؤهلات، إما البحرين يهدف إلى رصد كفاءة الأداء وتحديد جوانب التحسين دون منح قرار اعتماد تقليدي، بينما هيئة الCAEP يركز على مخرجات الأداء التربوي والتأثير الفعلي في المدارس والمجتمع.
- تشترك النماذج (السعودية، البحرين، ماليزيا) في شمولية المعايير حيث تغطي مجالات الحوكمة، تصميم البرامج، جودة أعضاء هيئة التدريس، الموارد، التقويم، نواتج التعلم، البحث العلمي، أما النموذج الأمريكي المعايير أكثر تخصصًا وتركيزًا على جودة المتقدمين للبرنامج، المجتوى التربوي، التدريب العملي، نتاج الطلاب، والتحسين المستمر.
- تواجه جميع النماذج تحديات مشتركة_ علي سبيل المثال_ تنوع البرامج الأكاديمية، جاهزية المؤسسات في إعداد التقارير الذاتية، العبء الإداري لعملية المراجعة والتقييم، صعوبة دمج مخرجات سوق العمل في بعض السياقات.

المحور الرابع: مقترحات تطوير نظام تقويم واعتماد البرامج التعليمية بمؤسسات التعليم العالي في مصر

- تطوير معايير التقويم والاعتماد البرامجي التي تعاني قصور وغير واضحة ويصعب تقييمها بما يتناسب مع رؤية مصر ٢٠٣٠.
- عمل دراسات استطلاعية عن احتياجات سوق العمل ومحاولة تطوير البرامج في ضوء نتائج هذه الدراسات.
- عمل حوار مجتمعي بين جميع الاطراف المعنية في عملية التقويم والمراجعة.
- توظيف وسائل التكنولوجيا الحديثة والذكاء الاصطناعي في تنفيذ عملية المراجعة.
- تطوير مهارات المراجعيين الخارجيين وعمل تحديث لمحتوى دورات إعدادهم.
- ربط عملية التقييم والمراجعة بتطبيقات التعليم القائم على الجدارات.

- استحداث أدوات للتقييم والمراجعة بدلا عن الأدوات التقليدية.
- عمل برامج لمتابعة عملية المراجعة بعد تنفيذها.
- تدويل الممارسات الجيدة فى عملية المراجعة.

واستناداً إلي كل ما سبق فإن يجب علي جمهورية مصر العربية الاستفادة من كل هذه التجارب العالمية والعربية ومحاولة تطبيقها بما يتلاءم مع طبيعة نظام التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل والمتعلمين وأصحاب المصلحة ، ومحاولة إحداث نقلة نوعية للمؤهلات تضعها في مكانة متقدمة لترتيبات التصنيفات العالمية لنظم التعليم والتدريب.

المراجع

١. الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد(٢٠٠٩)، دليل التقويم والاعتماد للبرنامج التعليمي في مؤسسات التعليم العالي والأزهر جمهورية مصر العربية.

٢. الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد (٢٠١٩), توصيات مؤتمر جودة التعليم السادس، بعنوان بين التخطيط الدولي ... والتنفيذ الاقليمي الفترة ٢٠١٩/٦/١٢، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٤/٢٢، متاح على:

https://naqaae.net/conf/Reco.html

٣. صفاء شحاته، مروة محمد سمير٢٠٢٠، معايير تقييم البرامج التعليمية في مؤسسات التعليم العالي في مصر: دراسة تقويمية، مجلة كلية التربية، جامعة عين شمس، العدد الرابع والاربعون، الجزء الثاني.

٤. عبد الحكيم بن عبد المحسن، رضا حلمي أحمد٢٠١9، الجودة الشاملة والاعتماد الأكاديمي بالتعليم العالي، الرياض: عمادة البحث العلمي، جامعة الملك سعود.

٥. هيئة تقويم التعليم والتدريب، المركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي(٢٠٢٢) معايير الاعتماد الأكاديمي البرامجي النسخة المطورة ٢٠٢٢، هيئة تقويم التعليم والتدريب، المملكة العربية السعودية.

٦. هيئة تقويم التعليم والتدريب، المركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي(٢٠١٨)، متطلبات التأهل للتقدم بطلب الاعتماد البرامجي نسخة المؤسسة التعليمية، هيئة تقويم التعليم والتدريب، المملكة العربية السعودية.

٧. هيئة تقويم التعليم والتدريب، المركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي، أهداف الاعتماد البرامجي،هيئة تقويم التعليم والتدريب، تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٣/٢٠ متاح على

https://etec.gov.sa/ar/service/accreditation/servicegoal

٨. هيئة تقويم التعليم والتدريب ٢٠٢٢، معايير الاعتماد البرامجي، المركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي، هيئة تقويم التعليم والتدريب، تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٣/٢٠ متاح على

https://spapi.etec.gov.sa:2443/ar/MediaAssets/NCAAA/DP100%20معايير%٢٠الاعتماد%٢٠البرامجي %٢٠ (١).pdf

٩. هيئة جودة التعليم والتدريب(٢٠٢٠)، دليل مراجعة برامج مؤسسات التعليم العالي(الدورة الثانية)، هيئة جودة التعليم والتدريب، مملكة البحرين.

١٠. يوهانسن عيد(٢٠١٩)، التوسع في الاعتماد البرامجي في التعليم العالي اهم توصيات مجالس الاعتماد العالمية، الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٤/٢٥. متاح على

https://naqaae.eg/?p=3152

11. Council for the Accreditation of Educator Preparation (CAEP). (2022). CAEP 2022 initial-level standards (1-pager) [PDF]. https://caepnet.org/~/media/Files/caep/standards/2022-initial-standards-1-pager-final.pdf?la=en
12. Council for the Accreditation of Educator Preparation(CAEP) (n.d.). What is accreditation? Retrieved٢٠٢٥ /٦/١٦ https://caepnet.org/accreditation/about-accreditation/what-is-accreditation
13. Council for the Accreditation of Educator Preparation(CAEP) (n.d.). Program review options. Retrieved٢٠٢٥/٦/١٦ https://caepnet.org/accreditation/caep-accreditation/program-review-options
14. Council for the Accreditation of Educator Preparation. (2018). CAEP handbook: Initial-level programs. https://caepnet.org/~/media/Files/caep/accreditation-resources/caep-handbook-initial-level-programs-2018.pdf
15. Council for the Accreditation of Educator Preparation. (n.d.). Why it matters. Retrieved٢٠٢٥/٦/١٦ https://caepnet.org/accreditation/about-accreditation/why-it-matters
16. Council for the Accreditation of Educator Preparation. (2018). CAEP accreditation handbook. https://caepnet.org/~/media/Files/caep/accreditation-resources/caep-accreditation-handbook.pdf
17. Council for the Accreditation of Educator Preparation. (2019). CAEP 2013 CAEP standards. https://caepnet.org/~/media/Files/caep/standards/2013-caep-standards.pdf.
18. Council for the Accreditation educator preparation (CAEP)2018,Program Review Options for CAEP Accreditation* by State Agreement, USA.

19. Council for the Accreditation of Educator Preparation. (2020). CAEP consolidated handbook.
https://caepnet.org/~/media/Files/caep/accreditation-resources/caep-consolidated-handbook.pdf>
20. Malaysian Qualifications Agency, MQA, (2018) Code of Practice for Programme Accreditation COPPA, Second Edition, April 2018, Malaysia.
21. Malaysian Qualifications Agency, MQA,2019, Code of Practice for TVET Programme Accreditation , Malaysian Qualifications Agency,2019, PP.6-44
22. Tertiary Education Services Office, Government of macao Special Administrative Region, 2019, Guidelines on program Accreditation Higher Education Quality Evaluation of Macao.